تقـــرير

عمـــال 2023..
"يا الفصل.. يا الحبس"..

تقرير أوضاع العمال والحركة العمالية
خلال عام 2023

ECRF
المفوضية المصرية للحقوق والحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

تقـــرير

عمـــال 2023..
"يا الفصل.. يا الحبس"..

تقرير أوضاع العمال والحركة العمالية
خلال عام 2023

مقدمة

لم يزد الانخفاض غير المسبوق لقيمة العملة الوطنية، فضلا عن موجات التضخم التاريخية، عمال مصر في العام 2023 إلا فقرا، وبؤسا، فالأجور الزهيدة بالأساس، والتي طالما ناضلوا في سبيل زيادتها عبر سنوات، هبطت قيمتها الفعلية بشكل مفاجئ إلى الثلث، لتصبح أي زيادة معلنة غير عملية، أو حقيقية على الإطلاق.

لكن للحقيقة.. نجحت السلطات، التي ما زالت مصرة على الالتزام بالإجراءات القاسية لصندوق النقد الدولي، من تخفيض الدعم ورفع الأسعار، في احتواء الغضب العمالي، كما يرصد التقرير، عبر القمع وفض الاحتجاجات بالقوة والقبض على القيادات العمالية.

في المقابل.. لجأت إدارات الشركات إلى سياسة الإغلاق في وجه العمال المضربين الى جانب تحرير محاضر تجاه قيادات الإضراب في أقسام الشرطة، وفصل القيادات العمالية، فضلا عن اللجوء إلى أداة الخصم من الراتب.

وفقا للتقرير.. وفي الحالات التي نجحنا فيها في رصد النتائج، كان هناك تعنت واضح من قبل الشركات في الاستجابة الى مطالب العمال، وعلاوة على القمع البوليسي والتعسف الإداري، عانى العمال من التالي:

- غياب التنظيمات النقابية الحقيقية التي تدافع عنهم، بالتوازي مع محاولات الانقضاض على النقابات المستقلة القائمة بالأساس، وتعطيل أي محاولات تدشين نقابات جديدة.
- إغلاق برنامج تعزيز علاقات العمل ومؤسساتها في مصر، أو ما يسمى "better work"، وهو برنامج طرحته منظمة العمل الدولية، للتعاون بين النقابات العمالية من جهة، ورجال الأعمال ووزارة العمل من جهة أخرى، بهدف خلق علاقات عمل متوازنة، تعتمد على إطلاق الحريات النقابية، وتعزيز الحوار المجتمعي الشامل.

- إغلاق المجال العام عبر احتكار أغلب وسائل الإعلام، سواء بالملكية المباشرة، أو تشديد الرقابة عليها، كذلك محاصرة الأحزاب السياسية، النقابات العمالية والمهنية، وحتى المراكز الحقوقية.

ما أدى إلى إضعاف التحركات العمالية، حيث تلعب جهات المجتمع كافة، أدوارا مهمة في دعم النضال العمالي.

- لجأت إدارات الشركات إلى تحميل العمال عبء الأزمة، إما للحفاظ على معدلات مرتفعة للأرباح، أو نتيجة الغموض الاقتصادي وعدم قدرة بعض المستثمرين على توفير مستلزمات الإنتاج في ظل أزمة الدولار، وعليه:

قام بعضها بتسريح أعداد واسعة من العمال، مصحوبا بإغلاق جزئي، وبات سيف الفصل مشرعا على رقاب من استمروا في العمل، كما أثر الأمر عموما بالسلب على تحركات العمال في المدى المنظور.

على الرغم من ذلك.. تم رصد 128 احتجاج عمالي ومهني واجتماعي، حقيقي على الأرض، بعيدا عن التلويح بالاعتصام أو الإضراب، ولكن ضعف العدد دفعنا لرصد عدد الشكاوى، لفهم حقيقة الغضب المكتوم الذي يعتمل في صدور العاملين بأجر، وينتظر لحظة الانفجار.

عادة ما يتم اللجوء إلى الشكاوى، باعتبارها وسيلة احتجاج آمنة، قبل تصعيد الأمر للاحتجاج الفعلي عبر الإضراب، الاعتصام، أو الوقفات الاحتجاجية.

تشي إحصائيات وزارة العمل نفسها بتلك الحقيقة، إذ بلغ عدد الشكاوى العمالية فقط للعام 2023، 32602 شكوى، فردية وجماعية، بينما بلغ عدد الشكاوى الجماعية، بينها 1453 شكوى جماعية، لتصل إجمالي الاحتجاجات العمالية والشكاوى الجماعية إلى 1498.

كذلك شهدت بدايات العام المنصرم، إضرابات مهمة في القطاع الخاص، وخصوصا في الشركات التي تعتمد على تصدير منتجاتها، بالعملة الصعبة، والمستفيدة أيضا من تدهور سعر العملة المحلية، وبالتالي زيادة حجم صادراتها بدرجة كبيرة جدا.

لكن العمال الراغبين في تحسين مرتباتهم لمواجهة غلاء المعيشة، واجهوا اتفاقا غير مكتوب بين كبار رجال الأعمال والدولة لقمع حركة العمال، وعدم الاستجابة لمطالبهم.

بعد أن حظرت الدولة حق الإضراب، عمليا، عبر قانون العمل، رقم 12 لسنة 2003 الذي ينظم عملية الإضراب ويجعلها في يد النقابات الرسمية الموالية للإدارات، والحكومة، في بعض الحالات لجأت تلك الإدارات الى أقسام الشرطة للإبلاغ عنهم بهدف إرهاب العمال المضربين.

في الكثير من الحالات تم القبض على قيادات عمالية، وتوجيه تهم سياسية لها، مثل الانتماء الى جماعة إرهابية إلخ.، إلى جانب إطلاق السلطة يد أصحاب الأعمال في فصل القيادات العمالية وتشريدهم.

وهكذا لم يجد العاملون بأجر بدا من اللجوء الى وسائل أخرى لمواجهة الغلاء الفاحش الذي لم تنجح مساعي الدولة لتحجيمه، عبر رفع الحد الأدنى للأجور ليصل الى 4000 جنيه للعاملين بالحكومة و3500 جنيه للعاملين بالقطاع الخاص خلال 2023.

أبرز تلك الوسائل - الفردية بالأساس – العمل على تخفيض النفقات المعيشية بشتى السبل، بينما لجأ آخرون الى التخلص من حياتهم وأقدموا على الانتحار.

وفي هذا السياق أصدرت المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان، خلال ديسمبر 2022، تقريرا تحت عنوان "حالات الانتحار في مصر: الإحباط الاجتماعي وغياب الدولة"، أكدت فيه أن حالات الانتحار في مصر خلال الأشهر الستة أشهر من (أبريل إلى سبتمبر 2022) شهدت تصاعدا مفزعا.

وقد أكدت دراسة "للمعهد المصري" أن حالات الانتحار خلال 3 أعوام من (2019 ـ 2021)، تصاعدت بشكل مخيف، حيث وثقت الدراسة ما يقرب من 1511 حالة انتحار خلال هذه الفترة، كما تتناول أيضا محاولات الانتحار التي تم رصدها خلال نفس الفترة والتي وصلت إلى 168 محاولة.

غير أن الغضب الكامن تحت السطح بفعل الأزمة المعيشية والاختناق السياسي والنقابي عبر عن نفسه خلال العام المنصرم عبر تطورين مهمين:

- أولا: قدرة النقابات المهنية في إحداث ثغرة في جدار القمع، عبر تحركات لافتة للعاملين بأجر من صحفيين ومحامين ومهندسين، وهي تحركات انطلقت من أسباب نقابية، اقتصادية، وسياسية.

في هذا الصدد، وكما يرصد التقرير، نجح المحامون والصحفيون والمهندسون، خلال تحركاتهم الاحتجاجية في استعادة حق التظاهر، واختيار ممثليهم من النقابيين، وذلك رغم كل محاولات الحشد من قبل الدولة، والتي وصلت الى استخدام البلطجية في نقابة المهندسين على سبيل المثال.

في النقابات الثلاث، كان الشباب الغاضب هم وقود التحركات، حيث خاضوا معارك اتسعت رقعتها في المحامين، لتشمل النقابات الفرعية في غالبية المحافظات المصرية.

كما استعاد الصحفيون نقابتهم من براثن الأجهزة الأمنية، بعد أن نجحوا في إسقاط مرشح الحكومة، وانتخاب مرشح ينتمي الى الصحافة المستقلة والمعارضة، لتعود نقابة الرأي تدريجيا لتنفتح على قضايا المجتمع.

ظهر ذلك أيضا في استعادة النقابات المهنية دورها الوطني عبر تنظيم سلسلة من الاحتجاجات دعما للشعب الفلسطيني، ونجح الصحفيون من خلال فعاليات التضامن مع غزة في استعادة سلم نقابة الصحفيين، كمكان للاحتجاج بعد أن ظل من الممنوعات لمدة ست سنوات كاملة.

لم يكن هذا هو التطور الوحيد المهم، خلال العام المنصرم، فقد شهدت الساحة العمالية محاولتين لتشكيل تنظيمين نقابيين، مستقلين للطبقة العاملة، وإن كان من المبكر جدا الحكم على إمكانية تحولهما الى نقابات قوية وجماهيرية في ظل النظام السلطوي الراهن، وتراجع مستوى الصراع الاجتماعي.

في أغسطس 2023 أعلن شريف المصري، رئيس نقابة العاملين بمكتبة الإسكندرية، عن تأسيس الاتحاد المصري للنقابات العمالية (ECTU)، وهو اتحاد يضم 20 نقابة مستقلة من مختلف القطاعات والمهن، بينما أُعلن في ديسمبر عن تأسيس اتحاد عمّال ثان مستقل عن السلطة في مصر واتحاد العمّال الموالي لها. الاتحاد الجديد الذي أعلن عن تأسيسه تحت رعاية دار الخدمات النقابية والعمّالية، وهي إحدى منظّمات المجتمع المدني المعنية بالحقوق العمّالية والنقابية، يضمّ في صفوفه 21 نقابة ونقابة عامّة تضمّ 25 لجنة نقابية، تتنوّع بين المجالات الخدمية والإنتاجية وتتوزّع بين العاملين في القطاعين العام والخاص.

الإيجابي في التجربتين هو أنه رغم الهجوم الضاري الذي تعرضت له النقابات المستقلة، خلال السنوات الماضية، والعراقيل التي تضعها الجهة الإدارية، أمام إعلان تأسيس نقابات مستقلة جديدة، بل ورفضها لإجراء انتخابات لنقابات أخرى، فما زالت قيادات عمالية متمسكة بفكرة الحرية النقابية.

منهجية التقرير

هذا البحث هو بحث مكتبي يعتمد على رصد بعض الاحتجاجات التي نشرتها الصحف والمواقع المصرية، خلال عام 2023، بالإضافة إلى صفحات الحركات الاجتماعية في وسائل التواصل الاجتماعي بعد التيقن منها، إلى جانب المصادر النقابية الخاصة لمحرر التقرير، والتي رفضت الإفصاح عن هويتها، خشية من الاضطهاد.

أما فيما يتعلق بمنهجية جمع المعلومات والمصادر

فقد تم جمع المعلومات والتحقق منها من خلال:

- مسح شامل للجرائد والمواقع الإخبارية والمنصات الصحفية، بما فيها المواقع المحجوبة.
- متابعة المنصات الخاصة بالمنظمات والمبادرات الحقوقية التي تتمتع بمصداقية عالية ومتابعة منصات النقابات ومجموعات العمال.
- متابعة المنصات الخاصة بـ نقابيين ونشطاء عماليين ومحامين.

كما تم اعتماد بعض المعايير للتأكد من البيانات المرصودة مثل:

- استخدام منهجية التثبت التي تعتمد على أكثر من مصدر للمعلومات، ودراستهم جميعا للتأكد من دقتها، واستبعاد المصادر الضعيفة.
- ملاحظة مدى تطابق التفاصيل الإطارية لمعلومات المصدر حول حالة الانتهاك مثل مكان، وزمان الحالة، كذلك بيانات شخصية دقيقة عن العامل، إضافة إلى ملاحظة التفاصيل الدقيقة المتوفرة لمصدر المعلومات.
- ملاحظة التضارب والتناقض بين تفاصيل معلومات المصدر.

إشكاليات واجهت عملية الرصد

- تعرض بعض العمال للتهديد الذي يدفعهم إلى التنازل، وعدم الإفصاح عن الانتهاكات أو تفاصيلها.

- ندرة المواقع الخبرية، والمنصات الإعلامية عموما، وكذلك منظمات المجتمع المدني المهتمة بالشأن العمالي، وقضايا العمل.

بالنهاية.. يمكن القول أن الاحتجاجات العمالية والاجتماعية التي تضمنها هذا التقرير (128 احتجاجا) تمثل بعضا وليس كل الاحتجاجات التي تمت على أرض الواقع، حيث تعاني الحركات العمالية والاجتماعية من تعتيم وتغييب نعتقد أنه متعمد، لأكثر من سبب..

تلك الأسباب التي يتمثل أهمها في التخوف من انتشار عدوى تلك الاحتجاجات، إلى جانب الإيهام بحالة من الاستقرار والقبول بالأوضاع، وهمية بالأساس.

كما واجهنا صعوبات في استكمال المعلومات نتيجة عدم النشر ، وكذلك نتيجة لبعدها المكاني عن العاصمة، مما ترتب على ذلك من غياب عنصر هام من عناصر الرصد وهو النتائج، أي ماذا حدث بعد الاحتجاج؟ وماذا تحقق من المطالب أو ما تم الوعد بتحقيقه؟.

لجأنا الى رصد عدد الشكاوى العمالية، باعتبارها وسيلة احتجاجية آمنة في ظل القبضة الأمنية التي تواجه بها السلطة المحتجين عبر الفض بالقوة، والقبض على قيادات المحتجين، وكذلك تعرض العمال في الكثير من المواقع للاضطهاد والفصل التعسفي من العمل كعقاب لهم على ممارسة الاحتجاج، بل أن العديد من العمال تم معاقبتهم بأشكال مختلفة لتقديمهم شكاوى جماعية.

على الرغم من كل هذه الصعوبات قررنا نشر التقرير الذي يعطي لمحة ومؤشرا على أحوال العمال والحركات الاجتماعية في بر مصر في عام 2023، ليساعد المهتمين بأحوال العمال والحركات الاجتماعية في التعرف على جانب من الأوضاع المسكوت عنها.. أوضاع الحراك العمالي والاجتماعي في مصر.

أولا: السياق السياسي

بذلت السلطة في مصر جهداً واضحاً في استيعاب الأوضاع السياسية، والسيطرة عليها قبل الانتخابات الرئاسية، خصوصا مع تزايد الغضب الشعبي المكتوم من جراء تصاعد الأزمة الاقتصادية، وحقّقت بالفعل نجاحاً ملحوظاً في استيعاب القطاع الأكبر من المعارضة السياسية حول "الحوار الوطني"، الذي انطلق العام الماضي في مقابل الإفراج عن عدد محدود من سجناء الرأي من مختلف القوى السياسية.

ونجح مسار الحوار الوطني، الذي دعا إليه الرئيس عبد الفتاح السيسي، في إبريل من عام 2022، في استيعاب غالبية قوى المعارضة، وأسهم أيضاً بترشّح أحد رؤساء أحزاب المعارضة للانتخابات الرئاسية، بالإضافة إلى رئيسي حزبين أخرين محسوبين كمؤيدين للسلطة.

ولكن النظام السلطوي، أوضح أن نية الإصلاح لديه "شكلية" عبر الانتهاكات الواسعة، التي تعرضت له حملة المرشح الرئاسي احمد طنطاوي، بدءا من منع أنصاره من توثيق توكيلات بالشهر العقاري، مرورا بالحصار الإعلامي الخانق، انتهاءً باعتقال العشرات من حملته وإحالتهم للمحاكمة وعلى رأسهم المرشح طنطاوي نفسه، مما أشاع أجواء من الإحباط واليأس دفعت غالبية القوى السياسية الى مقاطعة الانتخابات.

لكن التعامل العنيف لم يكن مع المعارضة السياسية فقط بل امتد الى الاحتجاجات العمالية، فقامت قوات الأمن بفض اعتصام المعلمين في العاصمة الإدارية الجديدة بالقوة في شهر أكتوبر الماضي، وهو ما يتنافى مع الدعاوي المعلنة في الحوار الوطني بضرورة احترام حق الاحتجاج السلمي.

وبالرغم من استجابة المسئولين عن الحوار الوطني أخيرا لدعوة النقابات المستقلة للمشاركة لطرح مطالب العاملين بأجر، والتي تلخصت في رفضهم تحميل العمال عبء الأزمة الاقتصادية على النحو الذي يسلمهم وعائلاتهم عمليا إلى الجوع، وفتح المجال العام، والسماح بإنشاء نقابات، وتطبيق القوانين.

المفاجأة أن مخرجات المرحلة الأولى من الحوار جاءت خالية تماما من أي مطالب للنقابات المستقلة، ولم تستجب إلا للمطلب الوحيد الذي تبناه اتحاد العمال "الحكومي"، والقاضي بإقرار قانون العمل.

كما لم يلتفت النظام السلطوي، للمطالب الرئيسية للمعارضة، ومازال عشرات الألاف في السجون من المعارضين السياسيين، والقيادات الاجتماعية، والإعلام تحت هيمنة، ورقابة الأجهزة الأمنية، والنقابات العمالية المستقلة محاصرة، وحق التظاهر قاصر على أنصار النظام فقط، بينما تم إلقاء القبض على أكثر من مائة شاب/ة بتهمة التظاهر لدعم غزة.

ثانيا: الوضع الاقتصادي

يُعدُّ العمّال وأصحاب الأجور في القطاعين العام والخاص أكبر الخاسرين من الانهيار الكبير في سعر الصرف والتضخم المُفرط الناجم عنه، الذي قضى على قدراتهم الشرائية، وجعل السواد الأعظم منهم تحت خط الفقر، لا سيما مع الانهيار التامّ للخدمات العامّة الأساسية، التي كانت الدولة تقدّمها بشكل مدعومٍ.

تحمّلت الطبقة العاملة الخسارة الأكبر للانهيار والتضخّم المُفرط، نتيجة انهيار القيمة الحقيقية لأجورهم على الرغم من «الزيادات الوهمية» التي طرأت عليها، وظلت مُتخلّفة جدّاً عن معدّلات التضخّم.

بدأ العام 2023 بتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وانتهى والحكومة تعلن عن مفاوضات جديدة للحصول على قرض جديد.

ضَمَنَ الاتفاق مع الصندوق قرضاً صغيراً بقيمة 3 مليارات دولار على دفعات، تُسدد بالتزامن مع شروط فرضها الصندوق، وضغوط يمارسها لاتخاذ خطوات أسرع على طريق تحرير سعر الصرف وخصخصة مشروعات الدولة.

لم يظهر الأثر الفعلي للاتفاق مع الصندوق إلّا في تراجع سعر الجنيه أمام الدولار من أقل من 20 جنيه للدولار إلى أكثر من 30 جنيه للدولار، وهو ما دفع التضخّم في عام الانتخابات إلى مستويات قياسية لم تسجّل في تاريخ مصر، وكسر معدل التضخّم حاجز 40% في بعض الشهور، بعكس ما كان يطمح إليه النظام من محاولة تخفيف آثار الأزمة في خلال عام الانتخابات الرئاسية.

لم تكن مستويات التضخم القياسية المظهر الوحيد للأزمة الاقتصادية، شكّلت الديون أيضاً عنواناً لوضع الاقتصاد المصري، حيث بلغ الدين الخارجي بدوره مستوى قياسياً وصل إلى 165 مليار دولار، بالإضافة إلى الدين المحلي الذي تضخّم بفعل الإفراط في استخدام أدوات السياسة النقدية ورفع سعر الفائدة مرّات متتالية في عام واحد. تمثّلت النتيجة بإثقال الموازنة العامة بأعباء الديون، بحيث أصبحت أقساط وفوائد الديون تلتهم أكثر من نصف نفقات الموازنة العامة.

وبحسب الموازنة العامة للعام المالي الحالي (2023/ 2024)، بلغ العجز في الربع الأول من العام نحو 3.9%، في مقابل 2.1% في الربع الأول من العام المالي السابق، وهو ما يعني زيادة أقرب من الضعف، ومن المتوقع أن يصل العجز بنهاية العام المالي الجاري إلى 7% بالمقارنة مع 6% في العام المالي السابق.

السبب الأوضح لتنامي العجز هو أعباء الديون، التي ارتفعت من 216.9 مليار جنيه في الربع الأول من العام الماضي إلى 477.5 مليار جنيه في الربع الأول من العام المالي الحالي، أي بزيادة تتجاوز الضعف.

أدّت هذه المؤشّرات، بطبيعة الحال، إلى تخفيض الحكومة توقّعاتها لنمو الاقتصاد المصري في العام المالي الجاري إلى 3.5% بدلاً من 4.2%.

لم تنجح الحكومة في ترميم الأوضاع الاقتصادية قبل جولة الانتخابات الرئاسية، على الرغم من محاولاتها تخفيف آثار الأزمة مرّات عدّة، سواء عبر حزم الحماية الاجتماعية، وآخرها في سبتمبر الماضي، عندما أطلق الرئيس السيسي حزمة حماية اجتماعية تضمّنت رفع الحدّ الأدنى للأجور وزيادة المعاشات ورفع حدّ الإعفاء الضريبي وزيادة الدعم النقدي.

كذلك تفادت الحكومة طوال العام الحالي إجراء تخفيضات إضافية في سعر الصرف، ما أدّى إلى تأجيل مراجعة صندوق النقد الدولي للاتفاق مرّتين في شهري مارس وسبتمبر الماضيين، كما أطلق رئيس الوزراء مصطفى مدبولي مبادرة لخفض أسعار عدد من السلع الأساسية قبيل انطلاق انتخابات الرئاسة، وحاولت الحكومة الامتناع عن رفع أسعار الوقود بعدم عقد اجتماع لجنة تسعير الوقود في موعده في يوليو الماضي، ولكنها اضطرت لعقده في الموعد التالي بعد ثلاثة أشهر ورفعت أسعار الوقود.

لم تفلح محاولات الحكومة في تخفيف أو حتى إخفاء مظاهر الأزمة الاقتصادية وأثرها على الحياة اليومية للمواطنين، إذ امتصت معدّلات التضخّم القياسية حزم الحماية الاجتماعية سريعاً، ولم تتوقّف مستويات المعيشة عن التراجع، فيما لم يحل تفادي تحرير سعر الصرف وتأجيل مراجعات صندوق النقد دون ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازية حيث تجاوز 60 جنيها في مقابل 30.8 جنيها في السوق الرسمية، عند كتابة هذا التقرير. وحتى مبادرة رئيس الوزراء لخفض أسعار عدد من السلع لم يستجب لها السوق وارتفعت أسعار السلع الأساسية.

كما أن الإعلان على زيادة قيمة الحد الأدنى للأجور لتصبح 4000 جنيه شهريا للعاملين بالحكومة، و3500 جنيه شهريا للعاملين بالقطاع الخاص، بداية من شهر يناير 2024 انطوى على العديد من الإشكاليات:

- أولا.. أن قيمة الزيادة في الحد الأدنى للأجور أقل بكثير من الزيادة في نسبة التضخم.
- ثانيا: أن رفع قيمة الحد الأدنى للأجور يترافق مع خفض العلاوة الدورية إلى (3%) من الأجر التأميني، على خلاف ما ينص عليه قانون العمل الحالي، وهو ما استتبع تقدم الحكومة بتعديل لمشروع قانون العمل المقدم منها لخفض العلاوة الدورية، حيث يرفض عمال القطاع الخاص هذا التعديل.
- ثالثا: أن قرار المجلس القومي للأجور بالحد الأدنى للأجور قد تضمن حق أصحاب العمل، في التقدم بطلب استثناء منشآتهم من تطبيق الحد الأدنى للأجور، إذا كانت أوضاعهم

الاقتصادية لا تحتمل تطبيقه، مما ترتب عليه استثناء آلاف المنشآت من تطبيق الحد الأدنى للأجور.

وبحسب تقديرات المصرف المركزي المصري سوف يتعيّن على مصر سداد أكثر من 42 مليار دولار على خدمة ديونها في خلال عام 2024، والذي يلي الانتخابات الرئاسية.

استحقاقات الدين الضخمة على مصر في العام 2024، يقابلها احتياطي متواضع من النقد الأجنبي لا يتجاوز 35 مليار دولار، علماً أن قسماً كبيراً من هذا الاحتياطي هو عبارة عن ودائع لدول الخليج.

ويترافق ذلك مع عجز في الميزان التجاري تجاوز 31 مليار دولار في العام المالي 2022/ 2023، والرقم مرشّح للارتفاع في العام المالي الجاري بسبب تراجع صادرات الغاز. في الخلاصة، ما تعنيه هذه المعطيات أن استحقاقات الدين في العام 2024 لن تكون أقل من كابوس حقيقي.

ورغم تفاقم المصاعب التي قد يواجها الاقتصاد المصري عقب الانتخابات الرئاسية نتيجة محدودية خيارات الحكومة المصرية. تتمسّك الأخيرة بالخيارات المجرّبة نفسها التي تقوم على الاستدانة وبيع الأصول العامّة لتوفير بعضاً من النقد الأجنبي، وكلّها خيارات ثبت فشلها في معالجة شحّ العملة الشديد، وارتفاع أعباء الدين إلى حدود يصعب تحمّلها، ولجم قفزات الأسعار المتتالية، وتفاقم عجز الموازنة العامّة وانخفاض معدّلات النمو، وهو ما ينبئ باحتمال تضاعف حدّة الأزمة.

غير أن الأوضاع السياسية المتفجّرة في المنطقة بحكم العدوان الصهيوني على غزّة، نشّطت الدور السياسي المصري، وجعلت صندوق النقد الدولي أكثر مرونة تجاه الحكومة المصرية. فقد أعربت مديرته، كريستينا جورجييفا، عن دعمها الخطوات الاقتصادية التي تقوم بها مصر، واستعداد الصندوق لرفع قيمة القرض المتفق عليه، كما أشارت في تصريحاتها في قمة المناخ، التي أقيمت في الإمارات، إلى عدم إصرار الصندوق على ربط دعمه لمصر بتحرير سعر الصرف، ما يعني أن مصر لن تكون مضطرة لتحرير سعر الصرف قبل الحصول على القسط الثاني من القرض، وقيمته 700 مليون دولار.

أيضاً، بدورها، بدت دول الخليج أكثر حرصاً على مساندة الاقتصاد المصري في هذه المرحلة، حتى وإن اقتصرت هذه المساندة، حتى الآن، على تجديد أجل ودائعها في المصرف المركزي المصري.

من ناحية أخرى، تسعى الدولة لطرح مجموعة من المشروعات أمام المستثمرين بهدف الحصول على بعض من النقد الأجنبي. اما أبرز تلك المشروعات فهي:

بيع حصّة من الشركة القابضة للفنادق، طرح بيع محطات توليد كهرباء بالغاز ومزارع الرياح، بالإضافة إلى بيع الشركة الوطنية لبيع وتوزيع المنتجات البترولية المملوكة لجهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلّحة، وهو كان أحد المطالب الرئيسية لصندوق النقد الدولي، لمواجهة ما سماه تغول دور الجيش في الاقتصاد على حساب القطاع الخاص.

مع ذلك، فالشكوك المحيطة بقدرة تلك الخطوات على كبح الأزمة الاقتصادية مشروعة، فما تلقاه الاقتصاد المصري من دول الخليج وصندوق النقد الدولي في السنوات السابقة هو أضعاف ما يتوقعه الآن، ومع ذلك لم يحلّ ذلك الدعم الأزمة بل ساهم في تعقيدها وإثقال الدولة بالديون.

كما أن طرح أصول الدولة للبيع سواء في البورصة، أو لمستثمر رئيس هي من السياسات المستمرّة منذ عقود وألقت بعواقب وخيمة على الاقتصاد. والملاحظ هنا أن الدولة المصرية تسعى إلى طرح محطّات كهرباء تعمل بالغاز، والريح أمام استثمارات القطاع الخاص، في الوقت الذي تعاني فيه من نقص في توليد الكهرباء يدفعها إلى التقنين.

كذلك من الملاحظ أن المشروعات التي تطرحها الدولة للخصخصة سواء كانت إنتاجية، أو خدمية هي مشروعات مُدرّة للربح، وبعضها يدرّ نقداً أجنبياً، مثلما حدث في شركة «الرباط والأنوار» التابعة لشركة «قناة السويس والفنادق»، وهو ما يعني أن الحكومة تفضّل الحصول على دفعة واحدة من النقد الأجنبي، ولو على حساب قطع مورد دائم للربح، والنقد الأجنبي، وهو ما يعني تراجع إيرادات الدولة على المدى المتوسط.

الأهم هو أن المرونة التي يبديها صندوق النقد الدولي ودول الخليج تجاه دعم الاقتصاد المصري، بعد خطاب متشدّد، ترتبط بشكل واضح بالتوتر الذي تشهده المنطقة على خلفية العدوان الإسرائيلي، وأهمّية دعم استقرار النظام المصري ودعم دوره النشط في الوساطة، ما يعني أنها مرونة مؤقّتة يمكن أن تزول مع تراجع هذا التوتر.

في سبتمبر الماضي، أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء التقرير الأول لمتابعة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول، مبيناً أسماء 35 شركة أعلنت الحكومة عن

برنامج لبيع حصص فيها، بهدف إتاحة المجال للقطاع الخاص وتدبير عوائد دولاريه، وذلك إما عن طريق البورصة أو البيع لمستثمر استراتيجي.

كانت هالة السعيد، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، كشفت لموقع الشرق بلومبرج عن تأجيل صفقة "وطنية" لبضعة أسابيع بعد الموعد المقرر سلفًا في نهاية ديسمبر، دون توضيح الأسباب وراء ذلك.

فيما رجحت مصادر مطلعة على ملف الخصخصة، إن صفقة "وطنية" التي تمتلك نحو 255 محطة خدمة ووقود سيارات، ستتم على الأرجح منتصف يناير 2024.

واجه برنامج الخصخصة عقبات في التنفيذ بسبب صعوبة تقييم سعر الصرف مع توسع تعاملات السوق الموازية، وفي أغسطس الماضي أصدر مجلس الوزراء وثيقة متابعة للبرنامج كشف فيها عن زيادة عدد الشركات المطروحة إلى 35 شركة، مع مد تنفيذ البرنامج من الربع الأول في العام المقبل إلى منتصف العام.

شهدت السنوات الأخيرة حالات تصفية لعدد من شركات قطاع الأعمال العام، مثل الشركة القومية للأسمنت في 2018، والحديد والصلب بحلوان في 2021، والنصر لصناعة الكوك في 2022.

وتبذل الدولة جهودًا حثيثة لجمع إيرادات من بيع الأصول العامة، مع تدهور احتياطات النقد الأجنبي منذ اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية في عام 2022.

ثالثا: قراءة في الاحتجاجات

أ) العمال وحق الإضراب الممنوع

في مصر.. تختلف حجم الإضرابات حسب الفترة الزمنية والظروف الاقتصادية، وعادة ما توثق الإضرابات من خلال التقارير الحكومية ووسائل الإعلام، ما يزيد المسألة صعوبة من حيث التوثيق الدقيق، وذلك بسبب عوامل كثيرة تؤثر على إصدار هذه التقارير، منها تعليمات مباشرة للصحف، والقنوات، بعدم تغطية أي إضراب عمالي، وألا يتم الإعلان إلا عن الإضرابات الكبرى، التي يستحيل التكتم عليها حسبما تؤكد منظمات معنية بالشأن العمالي.

ورغم ذلك، تمكنا من رصد 46 احتجاجا عماليا خلال عام 2023، ومن أبرزها:

· إضراب عمال مصنع كريازى للأجهزة الكهربائية بمدينة العبور، عن العمل بسبب التوزيع غير المتساوي للأرباح على العاملين.

· إضراب عمال مصنع يونيفرسال بمدينة السادس من أكتوبر بسبب تأخر صرف الرواتب.

· إضراب عمال شركة "ماك" التابعة للشركة الأم "النساجون الشرقيون" فرع محافظة الشرقية بسبب ضعف الزيادة السنوية للأجور.

· إضراب آلاف العاملين بشركة "ليوني وإيرينج سيستمز" المتخصصة في إنتاج الضفائر الكهربائية للسيارات بمدينة نصر عن العمل؛ للمطالبة بتحسين أجورهم.

· اعتصام مئات العمال في مصنع شركة النصر للمسبوكات لعدة أيام، اعتراضا على محاولات تسريح أكثر من 2200 عامل وبيع المصنع.

· إضراب عمال شركة الوبريات سمنود بمحافظة الغربية عن العمل، بسبب تخفيض المنحة الشهرية من 300 جنيه إلى 150 جنيها.

· اعتصام العاملين بشركة أسمنت قنا؛ احتجاجا على عدم تثبيت عقودهم وغياب الحوافز والعلاوات.

· اعتصام عمال شركة المصرية لإنتاج السترين بالإسكندرية بميناء الدخيلة؛ للمطالبة بتثبيتهم والحصول على حقوقهم القانونية من تأمين وخلافه.

- دخل 1000 عامل في شركة الشرقية للغزل والنسيج في اعتصام مفتوح يوم 5 نوفمبر داخل مقر الشركة في مدينة الزقازيق؛ اعتراضًا على قرار الشركة بنقلهم إلى وحدات تابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج في شركة شبين الكوم للغزل والنسيج، ما آثار تخوفاتهم من تصفية الشركة.

ب) أسباب الاحتجاجات.. الانتشار والوسائل

قمنا بتقسيم هذا الجزء إلى ثلاث فئات، هي العمال، المهنيين، والفئات الاجتماعية الأخرى، لتوضيح الأسباب التي جعلت كل فئة منها تمارس الوسائل الاحتجاجية المختلفة.

1- العمال:

يواجه العمال في مصر عددًا من العوامل التي تجعل من بيئة العمل صعبة، وتدفعهم للاحتجاج، من أبرزها:

- تدني الأجور في ظل تدهور قيمة العملة وارتفاع مستويات التضخم، ففي يناير 2023، قفز معدل التضخم السنوي الأساسي، بحسب البنك المركزي إلى 31.2%، وهو أقل بكثير من الرقم الذي سجله مؤشر "جونز هوبكنز" الذي يقدر التضخم الحقيقي في مصر بنحو 101% مما يضعها في المرتبة السادسة، من بين أسوأ 21 دولة على مستوى العالم من حيث ارتفاع المعدلات الحقيقية للتضخم، ولكن الوضع نفسه لم ينعكس على أجور العمال، فالزيادات المقررة تكاد تكون طفيفة، ولا تناهز سرعة هبوط الجنيه إلى القاع، وهو ما انعكس على أحوال العمال المعيشية ولذا شكلت الاحتجاجات العمالية من أجل الأجر 33 احتجاجا بنسبة 72% تقريبا.
- والملاحظ أن حوالي 80 % من التحركات بشأن الأجور هي تحركات دفاعية، أي تطالب بحقوق تم سلبها من قبل إدارات الشركات، أو مستحقات مقررة للعمال.
- كما احتج العمال ضد تحايل أصحاب الأعمال المستمر على تثبيت العمال، هذا الى جانب القرار الرئاسي بوقف التعيينات الحكومية منذ عدة سنوات، بحيث أصبح العمل المؤقت هو الأصل، ولذا احتلت تحركات العمال من أجل التثبيت المرتبة الثانية بنسبة 9% تقريبا.
- وشكلت التحركات دفاعا عن حق العمل والسكن والعلاج نسبة ضعيفة جدا من الاحتجاجات القليلة أصلا، رغم سوء الأوضاع، وفيما يبدو أن الأوضاع الأمنية تحول دون تحرك العمال الا في حالات الضرورة القصوى والمرتبطة بالأساس بالراتب.

في المواجهات التي دخلها العمال في مواجهة إغلاق الشركة وتصفيتها، سار العمال في شركة الشرقية للغزل على خطى عمال الحديد والصلب، حيث ركزوا في تحركاتهم الاحتجاجية على الحصول على مستحقاتهم، ولم يتحركوا من أجل تشغيل الشركة ووقف تصفيتها وهو ووضع مرتبط بغيات التنظيمات النقابية والتنظيمات السياسية المحاصرة في مقراتها وغياب الإعلام الحر.

وكانت القاهرة الكبرى (القاهرة والقليوبية والجيزة) هي صاحبة النصيب الأكبر من الاحتجاجات العمالية، بنسبة 50 %، وهو ما يمكن تفسيره باتساع رقعة المدن الصناعية المرتبطة بهم، والكثافة السكانية الكبيرة، إلى جانب الاقتراب من مراكز صنع القرار.

وجاءت في المرتبة الثانية مراكز تقليدية للطبقة العاملة هي الإسكندرية والشرقية، ثم الغربية، وإن كان ورود محافظتي بورسعيد والسويس في مراكز متأخرة يثير التساؤل كونهما محافظات عمالية بامتياز.

والملاحظ أن القطاع الخاص، الذي يتنامى دوره في الاقتصاد المصري على حساب قطاع الأعمال، والحكومة يشهد النسبة الأكبر من الاحتجاجات، بنسبة 63%، وهو ما يعود إلى تزايد ثقل هذا القطاع في بنية الاقتصاد، على حساب القطاع العام الذي يجري التخلص منه، وكذلك لغياب أي دور رقابي للدولة على تطبيق الشركات للقانون، علاوة على أن رجال الأعمال أرادوا تحميل العمال عبء الأزمة الاقتصادية، والتي بدأت تؤثر على استثماراتهم، وغموض الوضع الاقتصادي في البلاد.

ويلي القطاع الخاص في عدد الاحتجاجات قطاع الأعمال، الذي يتعرض عماله لحملة منظمة لتخفيض رواتبهم بأشكال مختلفة، بنسبة 22% تقريبا، فيما تواصل الحكومة سياستها المعلنة لاستكمال عملية تصفية شركات قطاع الأعمال وبيعها، وهو ما أدى كما يرصد التقرير الى اندلاع الاحتجاجات في شركتين على الأقل، هما الشرقية للغزل والنسيج والنصر للمواسير بالجيزة.

ويبدو قلق العمال المتزايد من الإعلان عن عمليات خصخصة جديدة مشروعا، في ضوء غياب الصوت العمالي، لدى عملية البيع وعدم وجود تنظيمات نقابية حقيقية تكون شريكة في التفاوض أثناء عملية البيع.

واللافت أيضا أن العمال لجأوا إلى سلاح الإضراب، والذي جاء في المرتبة الأولى من الوسائل الكفاحية، بنسبة 52%، وذلك وعلى الرغم من لجوء إدارات الشركات الى سلاح تجريم الإضراب وفصل قياداته وتقديم بلاغات ضدهم في الشرطة.

حسب قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 لا يحق للعمال الإضراب أو دخول مفاوضات جماعية، إلا عبر منظماتهم النقابية الرسمية، وهي بدورها موالية للحكومة.

وعلى الرغم من القيود المختلفة المفروضة على العمال إلا أن العام الماضي شهد إضرابات عمالية، استطاع العمال خلالها فرض الإضراب كحق أساسي رغم الهجمة الشرسة على كل من يلجأ للإضراب عن العمل، أو حتى يدعو إليه.

ويبدو أن شعور العمال بقدرة سلاح الإضراب على إجبار صاحب الشركة على الاستجابة لمطالبهم بالإضافة إلى حالة التردي الشديدة في مستويات المعيشة تدفع قطاع محدود منهم لتحد الضغوط المختلفة، بدون حلفاء تقريبا.

بالرغم من ذلك، فالملاحظ أن إدارات الشركات بالتنسيق مع أجهزة الدولة لا تستجيب، إلا للنذر اليسير من طلبات العمال، ولم تتردد في إحالة العمال للتحقيق وفصل النقابيين، وتقديم بلاغات في أقسام الشرطة ضد قيادات العمال في ذات الوقت.

وفي الأغلب تتواطأ أجهزة الدولة مع رجال الأعمال، بينما الجهاز الشرطي يسعى بشكل رئيسي، كما يرصد التقرير، لعدم انتقال الاحتجاجات من موقع الى آخر، عبر فرض تعتيم إعلامي عليها، ومحاصرتها لمنع العمال من التجمهر في الشارع، بالإضافة إلى تهديد القيادات العمالية عبر الاستدعاءات إلى مقرات الأمن الوطني أو القبض والإحالة إلى النيابة، وفي حالات أخرى يتفاوض ضباط الأمن الوطني مع إدارة الشركات والقيادات العمالية للخروج ببعض المكاسب الجزئية للعمال، مقابل فض الاحتجاج.

مع ذلك توجد حالات صارخة من مجاملة رجال الأعمال على حساب العمال، خصوصا عندما يكونوا من رجال السلطة، مثلما حدث مع عمال مجموعة لا كتاليس الذين تعرضوا لأشكال مختلفة من الاضطهاد من جانب مالكها رجل الأعمال محمد حلاوة نائب رئيس الهيئة البرلمانية لحزب مستقبل وطن، ورئيس لجنة الصناعة والتجارة والمشروعات متناهية الصغير في مجلس الشيوخ، ويعتبر حزب مستقبل وطن على نطاق واسع بأنه حزب السلطة ويقول مؤسسوه انهم أنشأوه لمساندة الرئيس عبد الفتاح السيسي، ودعم سياساته.

وكان العمال يطالبون بصرف الرواتب المتأخرة والحصول على علاوات وزيادة سنوية، بالإضافة الى عودة العديد من المزايا التي فقدوها، أو تآكلت خلال السنوات الماضية منذ استحواذ «لاكتاليس حلاوة» على شركة جرين لاند في 2019.

تكشف معركة "لاكتاليس".. بوضوح الأثار السلبية لزواج السلطة والثروة في مصر على حقوق العمال، كما تشرع القوانين في برلمان يغلب عليه تحالف المال السياسي ومصالح رجال الأعمال، وبالتالي لا يجد العمال لهم نصير داخل السلطة التشريعية إلا قليلا، بالإضافة إلى غياب المراقبين على تنفيذ القوانين، والضغط على رجال الأعمال في حال ممارستهم إجراءات تعسفية ضد العمال.

وأخيرا.. تسيطر الحكومة على المشهد العمالي في ظل غياب تنظيم نقابي حر، أو منظمات مجتمع مدني حقيقي، فضلا عن غموض الوضع الاقتصادي العام، الذي يجبر العمال ضمنيًا على البقاء في الوظيفة، حتى مع محاولاتهم للاحتجاج، نظرا لارتفاع نسبة البطالة وعدم الحصول بسهولة على فرصة عمل أخرى، ومن ثم النظر إلى الإضرابات كمصادر ضغط قابلة للاحتواء.

لكن رغم ذلك نجح العمال والموظفون في تحقيق بعض مطالبهم في العديد من الإضرابات، كما يظل دائمًا عنصر "المفاجأة" حاضرا، فبين لحظة وأخرى يمكن أن ينفجر الغضب ليعيد رسم خريطة المشهد في البلاد، فقد أكدت انتفاضة 77 على أن القمع مهما كان حادا فإنه قد يؤخر التحرك الشعبي، لكنه لا يقضي عليه تماما".

2- احتجاجات المهنيين

أدى انهيار قيمة الجنيه المصري إلى تدهور مستوى معيشة الفئات الوسطى من العاملين بأجر.

باتت هذه الفئات تزحف بشكل مضطرد نحو القاع، مما دفعهم الى العمل بعدة أعمال في نفس الوقت بعد أن كانت هذه المهن تمثل ذات يوم وجاهة اجتماعية، وتوفر دخل محترم.

تصدر المحامون والصحفيون على الترتيب، احتجاجات المهنيين التي بلغت 51 احتجاجا خلال عام 2023، حيث سجلا 44 احتجاجا، بنسبة 86% تقريبا، ثم المعلمين والمهندسين برصيد اثنين لكل منهما، بينما انضمت فئات جديدة إلى طابور الاحتجاجات مثل محكمات ولا عبي كرة القدم.

اللافت أن القضية الوطنية كانت الدافع الأول لاحتجاجات المهنيين، حيث بلغت التحركات من أجل دعم غزة في مواجهة العدوان الإسرائيلي 35، بنسبة 69 %، بينما كانت التحركات المرتبطة ببيئة العمل 16، بنسبة 31%، بالطبع كانت الأجور في المقدمة بمقدار 7 احتجاجات، ثم الكفاح من أجل الدفاع عن فرصة عمل 4، ثم مواجهة الفصل التعسفي 3، ثم إطلاق سراح المحبوسين عدد 2.

على عكس العمال كانت الوقفات الاحتجاجية هي السلاح الأول للفئات المهنية، بينما جاء الإضراب في المرتبة الثانية حيث كان عدد مرات تكراره 6، وأخيرا الاعتصام بعدد 3 مرات.

ونجح المهنيون في تنظيم وقفات في الشارع وهو ما يمثل تحديا لقانون التظاهر وخطوة لاستعادة حق التجمع، بينما اكتفت الجهات الأمنية بالمتابعة في معظم التحركات.

ولجأ المحامون الى سلاح الإضراب العام عن حضور الجلسات بنجاح لافت، ردا على ما اعتبروه تعسفا من قبل السلطة القضائية في حقهم، ونظموا مسيرة في محافظة مرسى مطروح للمطالبة بالإفراج عن زملاء لهم.

نظموا وقفات احتجاجية في معظم المحافظات دعما لغزة، في حين استعاد الصحفيون سلم النقابة مرة أخرى، بعد أن تم مصادرته لمدة ست سنوات كاملة بحجج مختلفة، وهو السلم الذي يرتبط بوقفات حركة التغيير الديمقراطي، واستقبل احتجاجات مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى في عصر الرئيس الأسبق حسني مبارك.

تميزت نقابة الصحفيين بقيادة النقيب المستقل خالد البلشي بقيادة احتجاجات الصحفيين من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية، وهو دور طالما تخاذلت النقابة عن أداءه في عهد النقباء من رؤساء مجالس الإدارات أو القريبين من السلطة السياسية.

البلشي نجح في قيادة إضرابات الصحفيين في "بي بي سي" وفي "رويترز "وجريدة "الوفد"، والدخول في تفاوض مع الإدارات حتى تحقيق مطالب المحررين، وهو تطور لافت يعيد للنقابة دورها الرئيسي في الدفاع عن حقوق أعضائها والكفاح من أجل تحسين أوضاعهم.

وشهدت القاهرة والجيزة أكثر من نصف الاحتجاجات 30 احتجاجا، بنسبة 59% ومرسى مطروح 4، بينما شهدت 17 محافظة احتجاجا واحدا لكل منها.

على عكس العمال، لم تستهدف الأجهزة الأمنية تحركات المهنيين، إلا في حالتين، الأول تدخلها لفض وقفة المعلمين الغاضبين من استبعادهم من التعيين بالقوة، والقبض على قياداتهم وإحالتهم للنيابة بتهمة الانتماء إلى تنظيم إرهابي.

كما غضت الأجهزة الأمنية الطرف عن اقتحام مجموعة من البلطجية لمقر الجمعية العمومية الطارئة للمهندسين، بعد أن فشلت مساعي أعضاء هيئة المكتب المحسوبين على حزب السلطة، مستقبل وطن، في سحب الثقة من النقيب المستقل طارق النبراوي، رغم محاولات التحشيد والترهيب، للقطاع الحكومي من المهندسين.

البلطجية قاموا بالاعتداء على المهندسين، وتمزيق أوراق التصويت تحت ومسمع ومرأي من أجهزة الدولة التي لم تحرك ساكنا، ولم تقبض على منفذي الهجوم رغم تصويرهم من قبل المهندسين.

رابعا: نماذج من الاحتجاجات العمالية

1- الاحتجاجات العمالية

- إدارة «ليوني وايرنج» تحيل 65 عاملا للتحقيق لإجهاض إضراب العمال

أحالت شركة «ليوني وايرنج سيستم»، يوم 29 يناير، نحو 65 من عمالها المضربين عن العمل في مصانعها بالمنطقة الحرة في مدينة نصر، للتحقيق، كما استقدمت عمالًا من فرعها بمدينة بدر، وعددًا آخر من عمال اليومية، لسد العجز في الأعمال ذات الأولوية المتوقفة جراء الإضراب الذي بدأه العمال يوم 28 يناير.

تراوح عدد المحالين للتحقيق بين 60 إلى 65 عاملًا، كما أن الإدارة قالت إنها لن تسمح بعودة العمل إلا «بعد إقرار العمال كتابيًا بعدم العودة للإضراب وإلا تحملوا النتائج القانونية لهذا الإضراب، والتي قد تصل للفصل، وهو نفس الإجراء الذي اتخذته الشركة في السابق في مواجهة إضراب عمال الشركة في منطقة بدر».

حينها طالب العمال المضربون بتنفيذ وعود سابقة للإدارة برفع الأجور في العام الجديد، وبحسب تصريحات سابقة لأحد المضربين فإن العمال «اعتبروا أن تعديل الأجور على نحو يتسق بعض الشيء مع تراجع سعر الجنيه هو أمر بديهي».

وتتخذ اللجنة النقابية موقفًا معارضًا للإضراب، ولهذا السبب، فقد اتُخذ قرار الإضراب على نحو تلقائي دون قيادة من اللجنة النقابية، حسب تصريحات لمصدر عمالي.

وتعمل «ليوني وايرنج سيستم» في تصنيع الضفائر الكهربائية، وهي مُدرجة في بورصة فرانكفورت الألمانية، وتملك عشرة مصانع في مدينة نصر، فضلًا عن ثلاثة أخرى، اثنان منهما في مدينة بدر وآخر في محافظة أسيوط.

- إضراب عمال النظافة في مستشفى بلطيم الحكومي

في 10 يناير أضرب عمال النظافة في مستشفى بلطيم الحكومي، بمحافظة كفر الشيخ احتجاجا على تخفيض رواتبهم الشهرية من ألفين جنيه إلى 1400 من قبل شركة "هاوس كيبينج"، التي حلت محل شركة كير سيرفيس التي كانت تورد العمالة للمستشفى.

العمال لم يوقفوا العمل بشكل كلي حرصا منهم على راحة المرضى، وطالبوا بتطبيق الحد الأدنى للأجور عليهم والذي أعلن عنه الرئيس عبد الفتاح السيسي وكان حينذاك يبلغ 2700 جنيه.

ويعد عمال النظافة بمستشفى بلطيم نموذجا للمشاكل التي يتعرض لها عمال المقاول أو ما يطلق عليها العمالة من الباطن، حيث تعاني من عدم المساواة بينها وبين العاملين المعينين في المواقع والمنشئات التي يعملون بها.

- **اعتصام عمال أسمنت قنا لأسبوعين للمطالبة بتثبيتهم**

اعتصم العاملون بشركة أسمنت قنا لمدة أسبوعين، احتجاجا على عدم تثبيتهم، رغم مرور أكثر من خمس سنوات من توقيع العقود، بالإضافة لوجود مخالفات مالية جسيمة.

تقدم النائب محمد الجبلاوي عضو مجلس النواب، في الأسبوع الأول من يناير بطلب إحاطة إلى المستشار الدكتور حنفي جبالي رئيس مجلس النواب موجه إلى وزير قطاع الأعمال بشأن اعتصام عمال مصنع أسمنت قنا، الذي بدأ يوم 22 ديسمبر 2022.

طالب النائب محمد الجبلاوي، بتثبيت العمال الذين مر عليهم سنوات بدون تثبيت، أو حافز، وعلاوات صرف، وفتح باب التحقيق في التعيينات التي تمت للمقربين من العضو المنتدب.

- إضراب عاملات "بريات وسمنود" بعد تخفيض المنحة الشهرية

أضربت عاملات شركة وبريات سمنود بمحافظة الغربية عن العمل يوم 20 يناير بعد أن قامت إدارة الشركة بتخفيض المنحة الشهرية وقيمتها 300 جنيه الى 150 جنيه.

كانت العاملات قد نظمن إضرابا عام 2022 نتيجة لتأخر صرف مستحقات نهاية الخدمة لـ 198 عاملة، وخصم من المرتب لـ 30 وتغيير طبيعة العمل من الإنتاج للعمل بالنظافة.

- **اعتصام عمال اليومية في مصنع إنتاج السترين والبولي سترين للمطالبة بتثبيتهم**

اعتصم عمال اليومية في مصنع إنتاج السترين والبولي سترين في غرب الإسكندرية، لمدة أسبوعين للمطالبة بتثبيتهم بعد أن أمضوا سنوات في الشركة يعملون بعقود مؤقتة.

وشارك العاملون في الاعتصام الذي انطلق يوم 29 نوفمبر 2022 وكانت مطالبهم تتمثل في تثبيتهم بعقود رسمية، وقانونية طبقًا لقانون العمل الذي يحمل رقم 12 لسنة 2003 وطبقًا للوائح المعمول بها في الشركة.

تضمنت مطالب العاملين المعتصمين في مقر الشركة بميناء الدخيلة، التأمين عليهم سواء تأمين اجتماعي، مع احتساب سنوات العمل السابقة لهم داخل الشركة، بالإضافة إلى وضعهم تحت مظلة التأمين الصحي.

- **عمال "ماك" للموكيت يعودون للعمل بعد موافقة الإدارة على زيادة أجورهم**

قرر العمال المضربون في شركة موكيت ماك التابعة لمجموعة النساجون الشرقيون بالعاشر من رمضان بمحافظة الشرقية، استئناف العمل بدءًا من يوم 13 فبراير، بعد اجتماع عقد حينها، وضم ممثلين عنهم مع المهندس عمرو فريد خميس أحد ملاك الشركة، انتهى إلى وعود بإقرار زيادة قريبة في الرواتب.

كان إضراب العمال الذي استمر لمدة أسبوعين، قد أجبر الإدارة على إضافة علاوة الحافز الإضافي على بدل الغلاء بقيمة تتراوح ما بين 800 جنيه إلى 1000 جنيه.

ولكن المصنع شهد انقساما بين العمال حول قبول عرض الإدارة الذي قدم يوم 6 فبراير، أو الاستمرار في الإضراب لحين تلبية المطالب كافة.

وعندما انتصرت كفة مواصلة الإضراب قررت إدارة الشركة في 7 فبراير، منح العاملين إجازة 10 أيام مدفوعة تخصم من رصيد إجازاتهم بدءًا من 8 فبراير، كما أكد المنشور على تطبيق مواد قانون العمل رقم ١٢ لعام ٢٠٠٣، وتعديلاته باعتبار إضراب العاملين، إضرابا مخالفا للقانون، مطالبا جميع الإدارات والأقسام تنفيذ ذلك كلا فيما يخصه.

نجحت عناصر الإدارة في بث حالة من التخويف وسط العمال عبر التهديد بإغلاق الشركة نهائيا، إذا واصلوا الإضراب وقررت غالبية العمال قبول الزيادة المقررة ومنح مهلة للإدارة لتلبية باقي المطالب مع تعهدها بعدم الإضرار بأي عامل.

- **النصر للمسبوكات على خطى حديد وصلب حلوان**

اعتصم أكثر من 800 عامل في مصنع شركة النصر للمسبوكات يوم واحد فبراير، لمدة 5 أيام إلى أن فض الأمن اعتصام العمال وأغلق المصنع لحين إشعار آخر.

استمرت تلك الأزمة على مدار ثلاث سنوات، حيث يحاول مجلس إدارة الشركة إجبار العمال على الموافقة ببيعها، وإعادة هيكلتها في اتجاه صريح لغلق الشركة وتسريح أكثر من 2200 عامل.

يعد سوء الإدارة، ومشكلة الديون، التي فاقت عشرة مليار جنيه من المشاكل الرئيسية التي تواجهها شركة النصر للمسبوكات، التي تعتبر من أكبر الشركات الصناعية في مصر، فهي الشركة المصرية الرائدة في مجال تصنيع منتجات الحديد الرمادي لصناعة مواسير المياه، ومياه الصرف الصحي.

كانت شركة النصر تحقق أرباح أكثر من 500 مليون جنيه في العام، ولكن بعد ما تولت إدارتها أشخاص غير مسؤولين أصبحت الشركة مديونة للبنوك بمبالغ وصلت 17 مليار جنيه.

ومن جهة أخرى يسيطر على الحكومة المصرية الصمت الشديد بهذا الشأن، في ضوء أنباء تشير إلى أن الحكومة تريد بيع الشركة للصندوق السيادي السعودي في إطار خطة صندوق النقد الدولي الموضوعة لمصر بشأن بيع وتصفية الشركات الحكومية.

-عمال الفراشة المضربين بالشرقية

أضرب عمال شركة الفراشة للتعبئة والتغليف في العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية لمدة أربعة أيام، للمطالبة بزيادة المرتبات.

كانت الإدارة عرضت على العمال المضربين زيادة مرتباتهم، بنسبة تتراوح بين 0 الى ١٠٪، ولكن العمال رفضوا، وقرر كل عمال الشركة نحو 3000 عدم الحضور للشركة.

الأجهزة الأمنية طلبت من قيادات العمال عدم التعامل مع وسائل الإعلام بتاتا، حتى لا تتخذ إجراءات ضد المضربين، وهو ما استجاب له العمال مضطرين، وبالتالي حرمنا من أي تغطية إعلامية.

- **الحبس والفصل رد إدارة شركة "كريازي" على إضراب العمال**

نجح إضراب عمال شركة تصنيع الأجهزة المنزلية "كريازي"، يوم 16 فبراير، في الوصول لزيادة في الأجور بعد أكثر من أسبوع على إعلانه، وعاد العمال للعمل بعد وعود من الشرطة بالإفراج عن زملائهم الذين اعتُقلوا على خلفية الإضراب في فرع الشركة بمدينة العبور.

كانت قوات الأمن قد قبضت على 20 عاملًا على الأقل، وقد أدت الاعتقالات التي وقعت في صفوف عمال فرع العبور إلى انضمام زملائهم في «العاشر من رمضان»، إلى الإضراب، الذي كان قد بدأ يوم 8 فبراير.

صدر منشور من الشركة يعلن زيادة متدرجة في الأجر تبدأ من يناير 2023، بقيمة 300 جنيه بحيث تُضاف زيادتي يناير وفبراير إلى مرتب فبراير، على أن ترتفع تلك الزيادة إلى 500 جنيه بدءًا من مارس 2023، بالإضافة إلى زيادة أخرى قدرها 500 جنيه بدءًا من يوليو 2023.

شهد محيط فرع الشركة في مدينة العبور، تواجدًا أمنيًا كثيفًا، وتجاوز عدد سيارات الشرطة هناك 20 سيارة. كما أصدرت الشركة، منشورًا أعلنت فيه وقف نقل العمال إلى الشركة، على أن يحضر العمال لمقر الشركة على نفقتهم، وهو ما لم يؤثر على مستوى المشاركة في الإضراب عبر الحضور إلى مقر الشركة، حسب مصادر عمالية.

في الوقت نفسه طالب العمال بزيادة الأجور بقيمة ألف جنيه، بما يواكب غلاء الأسعار المستمر؛ خاصة أن متوسط الأجور في المجموعة 2700 جنيه تقريبًا، بينما لا تتخطى أجور العاملين الذين أمضوا أكثر من عشرين عامًا 4000 جنيه، أي مستوى أجور يقل عن حد الفقر.

- **وقفة احتجاجية لعمال الحاويات بالإسكندرية للمطالبة بالأرباح**

نظم عمال شركة الإسكندرية لتداول الحاويات وقفة احتجاجية يوم 25 فبراير اعتراضا على مماطلة الإدارة في صرف باقي حصة العاملين من أرباح الشركة السنوية عن العام المالي 2021/2022.

وكانت الإدارة قد حددت الأرباح السنوية للعاملين عن الفترة المذكورة ب 13% صرفت منها 10% وتبقي للعاملين 3% لم يتم صرفها حتى الآن رغم وعود الإدارة المتكررة بصرفها في منتصف شهر يناير الماضي، في حين حققت أرباحا بقيمة 20.2 مليار جنيه خلال العام المالي الماضي.

في السياق ذاته تجمع 500 عامل هم عمال الوردية الثالثة، مع عمال الوردية الأولى، انتظارا لوصول ياسر هيكل العضو المنتدب التنفيذي، وطالبوا بصرف باقي حصة الأرباح المؤجلة للعاملين فورا، لمواجهة أعباء الحياة وارتفاع الأسعار الضخم، ووعدهم بالانتهاء من صرف باقي حصة الأرباح قبل نصف شعبان بالإضافة إلى إعانة غلاء بقيمة 4000 جنيه لكل عامل.

قرر العاملون إنهاء وقفتهم الاحتجاجية انتظارا لتنفيذ عضو مجلس الإدارة المنتدب لوعوده.

- **إضراب عمال وسائقي قطار خط شبرا الخيمة المنصورة للمطالبة بزيادة الأجر**

أضرب عمال وسائقي قطار خط شبرا الخيمة المنصورة يوم 7 فبراير عن العمل، للمطالبة بزيادة الرواتب، وجرت مفاوضات بين العمال والإدارة، وعلى أثرها فك العمال الإضراب.

- **إضراب العمال في مصانع جرين لاند**

شهدت مصانع جرين لاند المملوكة لرجل الأعمال وعضو مجلس الشيوخ محمد حلاوة، إضراب عدد من العمال بعدما قامت الشركة بفصل 49 عامل بالمخالفة للقانون؛ بسبب مطالبتهم بالحصول على علاوات وزيادة سنوية.

في المقابل قام حلاوة بتحرير محضر ضد العمال بعد تنظيمهم وقفة احتجاجية لطردهم من العمل بعد مطالبتهم بزيادة مالية.

أما مجموعة لاكتاليس فقد توقف العمل بها بالكامل وتم غلق مصنع النور، وكان محمد حلاوة يريد إخراجهم من المصنع وإغلاقه، وقام بتسجيل أسماء العمال وعمل محضر لهم.

طالب العمال بتدخل أي جهة حكومية لحمايتهم من التنكيل بهم من قبل حلاوة، والذي يعطي للعامل راتب 2500 جنيه فقط.

أخيرا تدخلت الدولة وفتحت المفاوضة بين العمال والإدارة، إذ تم صرف رواتب شهر مارس المتأخرة، ولكن لم تتم الاستجابة لباقي المطالب، والتي تشمل عودة العديد من المزايا التي فقدوها، أو تآكلت خلال السنوات الماضية، منذ استحواذ «لاكتاليس حلاوة» على شركة جرين لاند في 2019، وتشمل الزيادات السنوية التي توقفت قبل أربع سنوات، بالإضافة إلى اشتراكات التأمين الصحي، ومكافآت رمضان التي تم تعليقها قبل عامين.

ولكن القصة لم تنته فقد عاد العمال في مايو للإضراب، بعد علمهم بإضراب مماثل في مصنع «بيست تشيز» بمحافظة القليوبية، التابع أيضًا لمجموعة «حلاوة».

وفي المقابل قامت إدارة الشركة بتقديم شكوى إلى النيابة العامة ضد 82 من العمال، متهمة إياهم بالتحريض على الإضراب، والتسبب في خسائر كبيرة من خلال التوقف عن العمل، وبعد أن عدلت عن قرارات الفصل التي سبق وأن أعلنتها، عادت إلى التحقيق مع 15 عاملًا على مدار ثلاثة أيام.

بعدها قامت الادارة بإيقاف 13 عاملًا عن العمل عندما حاولوا تسجيل خروجهم من المصنع في جهاز البصمة الذي لم يتعرف عليهم.

- **عمال المقاولات بمستشفى بلطيم بكفر الشيخ يعاودون الاحتجاج**

نظم عمال مستشفى بلطيم في محافظة كفر الشيخ، التابعين لإحدى شركات المقاولات وقفة احتجاجية جديدة يوم 10 يونيو 2023 للمطالبة بزيادة المرتب.

أوضح العمال في فيديو على وسائل التواصل أنهم يتقاضون 1500 جنيه منذ تعاقدهم مع الشركة في 2018، وقد هددت الادارة العمال بإبلاغ الأمن الوطني عنهم.

حاول العمال التواصل مع عدد من أعضاء مجلس النواب بعد تنظيمهم لوقفة احتجاجية في شهر يناير الماضي، ولكن النواب لم يفوا بوعودهم بحل مشاكل العمال.

- **عمال شركة متاجر ألفا ماركت ينظمون وقفة احتجاجية**

نظم عمال شركة متاجر ألفا ماركت وقفة احتجاجية بعد قيام ممدوح الأمين مالك الشركة، بتسريحهم وإيقاف صرف المرتبات.

كانت الوقفة الاحتجاجية ضد ملاك الشركة، جاءت بسبب تعنت الإدارة في صرف مستحقات العمال، عقب توجه الشركة لإغلاق الأفرع نتيجة ديون بعشرات ملايين الجنيهات على الشركة.

- **عمال كريازي يضربون مجددا للمطالبة بتنفيذ وعود الإدارة**

قامت إدارة شركة كريازي لتصنيع الأجهزة المنزلية بإرسال خطابات فصل لعدد غير معلوم من العمال على خلفية مطالبهم بتنفيذ الإدارة لوعودها بصرف باقي مستحقاتهم المالية التي وعدتهم بها في فبراير 2023.

كان العمال دخلوا في إضراب يوم 5يونيو للمطالبة بالمساواة في الأرباح، وصرف مستحقاتهم المالية، المفترض صرفها بداية يوليو، وزيادتها لتصبح ألف جنيه بدلا من 500 جنيه.

كانت الإدارة قامت بصرف شهرين ونصف الشهر أرباح للعاملين بالإدارة، بينما صرفت نصف شهر فقط لعمال الإنتاج وهو ما أثار العمال، بالإضافة الي باقي المطالب التي لم تنفذها الإدارة منذ إضراب فبراير 2023.

- عمال الحديد والصلب يتجمهرون للمطالبة بصرف باقي مستحقاتهم

في 5يوليو 2023 تجمع ما يقارب 300 عاملا من عمال شركة حلوان للحديد والصلب، أمام مقر الشركة القابضة للصناعات المعدنية مطالبين بصرف مستحقاتهم في صندوق الزمالة.

جدير بالذكر أن المئات من العمال الذين أحيلوا للتقاعد منذ 1مايو 2018، وحتى تصفية الشركة في ،2021 لم يتحصلوا على حقوقهم المالية في صندوق الزمالة منذ خروجهم للمعاش وحتى الآن.

- **عمال "بولفارا" المضربين ينتزعون مطالبهم**

قررت إدارة الشركة العربية، وبولفارا للغزل والنسيج "يونيراب" بالإسكندرية، يوم 9 أغسطس التوقف عن العمل نهائياً، نظرا لإضراب واعتصام عمال الشركة للمطالبة بصرف مستحقات مالية متأخرة، بالتزامن مع تفاوض الجهات الأمنية والقوى العاملة، مع قيادات الإضراب.

في اليوم التالي أعلنت الشركة، أن المفاوضات أسفرت عن الاتفاق مع العمال، وحل المشكلة القائمة، وتمت عودة العمل بالمصانع بشكل طبيعي من جديد.

وكانت خسائر الشركة قد سجلت حوالي 3.05 مليون جنيه خلال الربع الأول من العام الحالي، مقابل نحو 5.29 مليون جنيه للربع المماثل من العام الماضي.

"القابضة الهندسية" تستدعي الأمن لفض وقفة عمال الحديد والصلب تجمع الثلاثاء 22 أغسطس 2023 أكثر من 250 عاملا من عمال الحديد والصلب -المحالين للمعاش قبل تصفية الشركة- للمرة الثانية – حيث كان العمال قد نظموا وقفة مماثلة أمام الشركة القابضة للصناعات المعدنية للمطالبة بحقوقهم المالية في صندوق الزمالة دون تقديم الشركة أية حلول ممكنة للازمة في 5 يوليو الماضي.

وبعد تجمع العمال طلبت إدارة القابضة من العمال تفويض شخصين فقط للحديث مع الإدارة حول مطالبهم، وهو ما حدث بالفعل قبل أن يعود المفوضين الي العمال سريعا، ليخبروهم أن الشركة القابضة قالت إنها ليست طرفا في الموضوع، وأن عليهم التوجه الي وزارة قطاع الأعمال العام، ومناقشة الأمر مع الوزير، أو أي مسئول أخر بالوزارة، قبل أن تستدعي إدارة الشركة القابضة الشرطة، التي طالبت العمال بالانصراف من أمام الشركة.

- **ادارة "لينين جروب" ترفض الاستجابة لمطالب العمال المضربين**

أنهى عمال شركة نايل لينين جروب للمنسوجات بالإسكندرية، إضرابهم عن العمل، يوم 28 سبتمبر 2023، بعد وعود من إدارة الشركة بالتفاوض.

وعدت الإدارة بترتيب لقاء للتفاوض مع العمال، دون تحديد موعد واضح له، وربطته بشفاء رئيس الشركة أحمد سعيد، الذي يخضع حاليًا للعلاج، على أن يحضره أعضاء اللجنة النقابية لمناقشة المطالب "المشروعة للعمال"، كما تعهدت بإلغاء التحقيق مع 15 منهم، مقابل أن يعملوا يومي الخميس والجمعة المقبلين عوضًا عن توقف العمل خلال أيام الإضراب السبعة.

وبدأ العمال إضرابا عن العمل، يوم 21 سبتمبر، احتجاجًا على تجاهل إدارة الشركة لمطالبهم الخاصة بتعديل جدول الأجور، بما يتناسب مع ارتفاع معدلات التضخم، وما صاحبها من زيادة الأسعار وغلاء المعيشة، وعودة المنح التي كانت ألغتها الشركة أو خفضتها.

وتخلل الإضراب مشاحنات بين اللجنة النقابية والإدارة، دفعت الأمن للتدخل لإجبار إدارة الشركة على السماح للعمال بالدخول إلى مقرها، واستكمال إضرابهم فيه، بعدما أغلقت أبوابه في وجوههم، بحسب حديث سابق لأحد العمال المضربين.

ولا يعد ذلك الإضراب الأول لعمال شركة نايل لينين، إذ سبق ونظموا إضرابًا في أبريل 2022، اعتراضًا على تخفيض عيدية عيد الفطر آنذاك من 1000 إلى 500 جنيه.

وحتى كتابة التقرير لم يتم الوفاء بأيٍ من مطالب العمال.

- **انتصار جزئي لعمال "يونيفرسال" بعد إضرابهم عن العمل**

أضرب العاملون في شركة يونيفرسال للأجهزة المنزلية بمدينة 6 أكتوبر لمدة 14 يومًا، للمطالبة بسداد أجورهم المتأخرة حتى توصلوا إلى اتفاق على استرداد أجورهم شهريًا لحين تسوية المبلغ المستحق.

وخلال الإضراب، منعت قوات الأمن العمال من التجمع بالقرب من بوابات الشركة ومنعتهم من تقديم شكوى إلى وزارة القوى العاملة.

واستدعى جهاز الأمن الوطني بعض العمال للتحقيق في أسباب إضرابهم، ولم تتم إعادة القادة النقابيين الذين تم فصلهم من عملهم في عام 2019 إلى مناصبهم.

وأنهي العمال إضرابهم عن العمل بعد التوصل الي اتفاق بينهم، وبين الإدارة يقضي بحصول العمال على أجر نصف شهر من راتب شهر أغسطس الماضي خلال يومين على أن يحصلوا على باقي أجر الشهر نفسه خلال أسبوع من تاريخه. ويتم جدولة الأجور المتأخرة والبالغة أربعة أشهر، ونصف الشهر لتقوم الإدارة بصرف الأجور الشهرية في موعدها من كل شهر مضافا إليها ربع شهر من المتأخرات حتى الانتهاء من كافة المبالغ المالية المتأخرة من الرواتب التي لم يتم صرفها، مع عدم قيام الإدارة باحتساب أيام الإضراب أيام غياب للعمال وبالتالي عدم خصمها من أجور العاملين.

- **الإضرابات تصل الى معسكر حفظ السلام في شرم الشيخ**

بدأ عشرات العمال التابعين لشركة كير سيرفس في معسكر قوات حفظ السلام بمنطقتي شرم الشيخ، والشيخ زويد، اعتصامًا وإضرابا عن العمل، يوم 26 نوفمبر، احتجاجا على تدني أوضاعهم المعيشية، حسب المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

طبقا لبيان صدر من المركز، «توقف العمل داخل المعسكر بعد إضراب العمال البالغ عددهم حوالي 400 عامل، يقدمون خدمات متنوعة داخل المعسكر، من بينها أعمال سباكة، وورش صيانة، وخدمات نظافة، والطبخ، والمغسلة، والسوق التجارية، في الوقت الذي تلقى عمال الشركة في منطقة العريش تهديدات بالفصل حال مشاركتهم في الاعتصام، بحسب عدد من زملائهم»

ونقل البيان عن العمال المضربين أن متوسط المرتبات الشهرية يصل إلى أربعة آلاف جنيه، لمن يعمل عدد سنوات تصل إلى 25 سنة، فيما لا يتعدى مرتبات عمال النظافة ألفي جنيه، وإنهم لن يتنازلوا عن زيادة مرتباتهم بنسبة 100%.

- **لمواجهة التصفية.. اعتصام عمالي في شركة الشرقية للغزل والنسيج**

فض نحو 1000 من عمال شركة الشرقية للغزل والنسيج، يوم 6 نوفمبر 2023 اعتصامهم المفتوح في مقر الشركة بمدينة الزقازيق، عقب استجابة مجلس إدارة الشركة لمطالبهم.

ونص منشور شركة الشرقية للغزل والنسيج الإداري على الآتي:

1. يصرف مستحقات العاملين بوحدة الشرقية المالية، الوظيفية، والعينية من علاوات وأجور، حوافز، مكافآت، وبدلات، ومنح أسوة بالشركات الشقيقة نهاية يوم 28 من كل شهر ميلادي.

2. إعطاء العاملين بوحدة الشرقية للغزل والنسيج بالزقازيق إجازة مفتوحة، مدفوعة الأجر السابق ذكره في البند الأول اعتبارًا من 4 نوفمبر 2023، مع توفير مقر إداري (وحدة حسابية وإدارية داخل مدينة الزقازيق للتسهيل على العاملين في الإجراءات الخاصة بهم).

3. الإبقاء على العاملين بوحدة الشرقية للغزل، والنسيج بالزقازيق، ضمن شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج، مع عدم نقلهم إلى شركة أو وحدة أخرى خارج الزقازيق.

كان نحو 1000 عامل في الشركة قد دخلوا في اعتصام مفتوح يوم 5 نوفمبر داخل مقر الشركة في مدينة الزقازيق؛ اعتراضًا على قرار الشركة بنقلهم إلى وحدات تابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج في شركة شبين الكوم للغزل والنسيج، مع احتفاظهم بكافة مستحقاتهم سواء كانت المالية، أو العينية من أجور، أو حوافز، أو بدلات، ومنح ومكافآت، وخلافه بصفة دورية شهريًا، ما آثار تخوفاتهم من تصفيتهم، مطالبين بأن تتم معاملتهم أسوةً بما حدث في أزمة الشركة المماثلة في كفر الدوار، حين عبر العاملين هناك عن مطالبهم ووصل الأمر إلى كبار الجهات الرسمية، وكان الحل وقتذاك أن يجلس العمال في منازلهم لحين تعديل الأمور وخروجهم معاش.

العمال أكدوا في تصريحات صحافية أن ماكينات الشركة بحالة جيدة، وتعمل، وأن شركتهم لا تخسر، والشركة ليست في حاجة إلى البيع.

- **"مجمع عمال مصر" ينظم وقفة احتجاجية دعما لغزة**

نظمت شركة مجمع عمال مصر وقفة احتجاجية يوم 19 أكتوبر، شارك فيها جميع العاملين من إداريين، موظفين، عمال، قيادات، وأفراد في ميدان الحصري بمدينة السادس من أكتوبر، اعتراضاً على التجاوزات والانتهاكات، والمجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل خلال الأيام الماضية.

المهندس هيثم حسين رئيس مجلس إدارة مجمع عمال مصر، أكد في كلمته أثناء الوقفة الاحتجاجية أن ما تفعله إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني الأعزل بعيدة كل البعد عن القيم الأخلاقية، والدينية، والأعراف، والمواثيق الدولية، التي تخالف القانون الدولي وهو ما يشبه

المجزرة الإنسانية، بحق المواطنين العرب، وهو ما يتطلب تكاتف الشعوب لمواجهة كل هذه الأساليب القمعية بحق أطفال، ونساء ليس لهم من الأمر شيء.

2- نماذج من احتجاجات المهنيين

- **معركة المحامين ضد إهدار مبدأ سيادة القانون**

أعلن مجلس النقابة العامة للمحامين يوم 21 يناير 2023، استمرار إضراب المحامين عن العمل لأجل غير مسمى، لحين الإفراج عن ستة محامين حكم عليهم بالحبس لمدة عامين ومراقبة عامين، عقب مشاجرة مع موظفين بالمحكمة، مؤكدين أن القضية لا تمس من قُدِم للمحاكمة وحده، ولكن تمس مهنة المحاماة بكاملها، فيما أكد النقباء الفرعيين للمحافظات على مشاركة كل نقابة منهم بوفد لحضور الجلسة في مطروح.

واتهم المحامون القضاة بالاصطفاف خلف موظفي المحكمة وإصدار أحكام قاسية بحقهم.

كان المحامون تجمعوا في وقفة احتجاجية، أمام قاعة المحكمة التي تم الحكم فيها على زملائهم، كما أنهم بدأوا بالهتاف من أجل إعادة النظر في قضيتهم، في حين طالبوا بعقد اجتماع مع الجمعية العمومية بشكل طارئ من أجل البحث في القضية.

وقد أدى الضغط الواسع للمحامين، إلى تدخل أجهزة الدولة، والوصول الى تسوية بين المحامين، والموظفين انتهت بإخلاء سبيل المحامين الستة في الاستئناف.

وعن أسباب تكرار احتجاجات المحامين، يقول نشطاء إن الأمر نابع من شعور جماعي لقطاع عريض من المحامين، بالتوسع في إهدار مبدأ سيادة القانون بشكل بات يهدد مهنتهم ولقمة عيشهم، ما دفعهم لتجاوز حاجز الخوف لحد الخروج في مظاهرات جماعية أمام نقابتهم في معظم المحافظات.

- **اعتصام صحفيو جريدة الوفد للاحتجاج على تشوهات الأجور**

في شهر مارس 2023 احتجاجا على عدم صرف الزيادة المقررة ٣٠٠ غلاء معيشة وعدم تحديد موعد لصرف راتب العاملين بالجريدة في يوم واحد لكافة الزملاء، وعدم النظر في تدني الرواتب وتشوهات الأجور، وتأخير صرف العلاوات والحد الأدنى للأجور.

طالبوا كذلك برفع حد الإعفاء الضريبي، ورفع مرتبات الحاصلين على الماجستير والدكتوراه، ووضع مدة زمنية محددة للانتهاء من ملف مستحقات أصحاب المعاشات.

- **معلمون يتظاهرون لتطبيق أحكام قضائية**

نظم يوم الأحد 11يونيو 2023 المئات من مدرسي، ومدرسات هيئة تعليم الكبار المتعاقدين مع الهيئة، وقفة احتجاجية بمبنى الهيئة بالقاهرة، احتجاجا على عدم تنفيذ مجلس إدارة الهيئة أحكاما قضائية نهائية قضت بتثبيتهم، وتعديل الشكل التعاقدي وفقا لمنطوق الأحكام.

كان المئات من المدرسين المتعاقدين مع هيئة تعليم الكبار –من كافة محافظات الجمهورية - قد حصلوا على أحكام نهائية من القضاء الإداري يقضي بتثبيتهم وتعديل الشكل التعاقدي، من متعاقدين الي مثبتين، وتعديل عقود عملهم لتصبح عقودا دائمة.

ومنذ عام 2020، وحتى الآن لم تقم إدارة الهيئة بتنفيذ الأحكام القضائية رغم موافقة كل من الجهاز المركزي للتنظيم، والإدارة ووزارة المالية على تعديل بنود التعيين، مما دفع المدرسات الي تنظيم وقفة احتجاجية، لمطالبة إدارة الهيئة باحترام أحكام القضاء، وتثبيت المتعاقدين، خاصة أن منهم من استمر متعاقدا ما يزيد عن الخمسة عشر عاما متصلة بالمخالفة للقانون.

والجدير بالذكر أن هذه ليست المرة الأولى التي ينظم فيها مدرسو الهيئة المتعاقدين والحاصلين على أحكام نهائية وقفة بالهيئة لتنفيذ ما حصلوا عليه من أحكام منذ ما يقارب الثلاث سنوات.

يذكر أن "هيئة تعليم الكبار" لا يتجاوز أعداد معلميها 8 آلاف معلم، يقع عليهم عبء تعليم 18 مليون مصري، غير متعلمين، ويعاني أغلبهم الفقر، والبطالة، والاضطرار إلى الانضواء في ركب العمالة غير المنتظمة.

في شهر أغسطس 2023 قام رئيس الجهاز التنفيذي بالهيئة العامة لتعليم الكبار، بتوجيه تهديدات إلى أعضاء مجلس إدارة اللجنة النقابية للعاملين بالهيئة، بإبلاغ الأمن الوطني عنهم، وتلفيق الاتهامات لهم والمطالبة بحبسهم.

- **نقيب الصحفيين يقود إضراب العاملين بمكتب "بي بي سي" بالقاهرة لرفع الرواتب**

قادت نقابة الصحفيين، إضراب صحفي مكتب "بي بي سي" في القاهرة، للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية، وذلك في تطور مهم في أداء النقابة بعد فوز النقيب المستقل خالد البلشي بمنصب نقيب الصحفيين.

ونظم صحفيو "بي بي سي" إضرابا تحذيريا عن العمل يوم 13 يونيو لمدة يوم واحد، اعتراضًا منهم على تدني الأجور ومعاملة الإدارة التمييزية تجاه المصريين، الذين تقل رواتبهم بحوالي ستة أضعاف عن متوسط رواتب نظرائهم في مكاتب الهيئة في الدول الأخرى.

وقال خالد البلشي، نقيب الصحفيين، إنه منذ فترة طويلة ويتواصل الزملاء العاملون في "بي بي سي" مع نقابة الصحفيين، بسبب التمييز ضدهم أو الأوضاع التمييزية ضدهم في الرواتب مقارنة بالمكاتب الأخرى.

وأضاف خلال مداخلة هاتفية بشاشة «القاهرة الإخبارية»: «الزملاء لا يستجاب لمطالبهم منذ فترة، وخاطبنا خلال الفترة الماضية كل الأطراف من مكتب "بي بي سي" هنا، ونقابة الصحفيين البريطانيين، والاتحاد الدولي للصحفيين، لأن لدى الزملاء مطالب عادلة ومشروعة جدا، تتعلق بتراجع أجورهم بشدة لأسباب كثيرة، في المقابل لم تكن الإجابات كافية وكان الموقف من مكتب "بي بي سي" في القاهرة غريبا، لأن ما يجري في مكتب بيروت لا يماثل نظيره في القاهرة، وكذلك مكتب تركيا التي تحتسب أجورهم بطريقة مختلفة عن نظيره المصري».

وتابع: «كان الرد من المؤسسة أننا نتعامل حسب الوضع في كل مكان، وكانت الرسالة سلبية للغاية، وتعني الرسالة أن هناك تمييز ضد الصحفيين المصريين بشكل أو بآخر».

على أثر ذلك، اضرب العاملون ليومٍ آخر في يوليو، وحتى الإضراب الأضخم الذي استمر 10 أيام في أغسطس 2023، وهو ما حلحل إدارة القناة للدخول في مفاوضات جادة مع نقيب الصحفيين.

يوم 19 سبتمبر أعلنت نقابة الصحفيين حل أزمة "بي بي سي" بالاتفاق على زيادة رواتب الصحفيين والعاملين بمكتب القاهرة بنسب تراوحت بين 75 و142 في المائة للرواتب الدنيا، وإضافة بدل انتقال متساوٍ لجميع العاملين.

- **لاعبو كرة القدم ينضمون الى طابور الاحتجاجات**

قرر طاقم تحكيم مباراة الإعلاميين، والترسانة المقامة بملعب الإعلاميين في السادس من أكتوبر، يوم 2 يونيو 2023، ضمن لقاءات الموسم الحالي من دوري الدرجة الثانية المصري، وذلك بعد انسحاب أصحاب الأرض من المباراة. وانسحب فريق الإعلاميين من المباراة عقب انطلاقها بـ 12 دقيقة فقط، عقب تسجيل الترسانة هدفين متتاليين.

فريق الإعلاميين خاض مباراة الترسانة بتشكيل مكون من ثماني لاعبين بسبب إضراب اللاعبين عن المشاركة في المباريات، لعدم الحصول على مستحقاتهم.

- **المعلمات يحتجن من أجل التعيين ويعترضن على "شرط الحربية"**

فضت قوات الأمن بالقوة، مساء يوم 15 أكتوبر، اعتصام مئات المعلمين، والمعلمات، أمام مقر وزارة التربية والتعليم بالعاصمة الإدارية الجديدة، وهو الاعتصام الذي بدأوه صباح يوم 15 أكتوبر، اعتراضًا على استبعاد نحو 14 ألف معلم من التعيين في مسابقة الـ«30 ألف معلم».

وقد تبين أن عدد المقبولين من اختبارات الهيئة كان 28 ألف معلم، ومر أغلبهم بالاختبارات، وحصلوا على التدريبات، لكن اختبارات الحربية استبعدت ما يزيد عن 5 آلاف معلم، أغلبهم معلمات بسبب زيادة الوزن، والحمل إضافة إلى الاستبعاد الأمني، ليتفاجأ الجميع بأن عدد المقبولين في كل المراحل، لم يتخط 14 ألف وهو ما أثار غضب المتقدمين الذين حصلوا على العديد من الوعود بقبولهم وأن الأمر مجرد إجراءات.

وفي 5 أكتوبر، وقع الدكتور رضا حجازي، وزير التربية والتعليم، قرارات تعاقد المعلمين الجدد الفائزين "مسابقة 30 ألف معلم السنة الأولى"، وذلك استعدادا لبدء تسكينهم واستلامهم العمل منتصف الأسبوع المقبل وفقا للتوزيع الجغرافي بمختلف المديريات التعليمية على مستوى الجمهورية.

يذكر أن مئات المعلمات المتقدمات لمسابقة الـ 30 ألف معلم على مستوى الجمهورية، تقدمن في يوليو الماضي بشكاوى للمجلس القومي للمرأة بسبب استبعادهن بسبب "الحمل وزيادة وزن بعضهن".

كان مجلس النواب شهد مطلع يوليو وأغسطس 2023، تحركا برلمانيا بشأن أزمة الوزن الزائد للمتقدمات لمسابقة الـ30 ألف معلم، حيث تقدمت النائبة الدكتورة حنان حسني يشار، عضو لجنة التعليم، والبحث العلمي بمجلس النواب، بسؤال برلماني إلى المستشار حنفي جبالي رئيس المجلس، موجه إلى الدكتور رضا حجازي وزير التربية والتعليم، بشأن معايير اختيار المتقدمين لمسابقة تعيين 30 ألف مُعلم، لافتة إلى أنها تلقت شكاوى عدة باستبعاد الكثير من المتقدمات لشغل وظيفة معلم رياض أطفال بسبب وزنها الزائد (السمنة)، بعد مرورها بكل التدريبات والاختبارات لمدة سنة كاملة في مسابقة تعيينات ليس لها ميزانية من الأساس، ويتم استبعادها بسبب السمنة وهو أمر غير قانوني ولا دستوري.

ورغم فض اعتصامهم بالقوة والقبض على عدد منهم، عاد العشرات من المستبعدين من مسابقة الـ 30 ألف معلم، ليتظاهروا مرة أخري يوم 22 أكتوبر، أمام وزارة التربية والتعليم

بالعاصمة الإدارية الجديدة؛ وذلك احتجاجًا على عدم تنفيذ مطالبهم بمراجعة المعايير التي أدت إلى استبعادهم من المسابقة، وللمطالبة بالإفراج عن زملائهم.

- غزة تشعل غضب المحامين في محافظات مصر

نظم عدد من المحامين وقفات احتجاجية في القاهرة وعدد كبير من المحافظات أمام مقار نقاباتهم يوم 22 أكتوبر، تضامنا مع الشعب الفلسطيني، وذلك التزاما بقرار اتحاد المحامين العرب، بتنظيم وقفة تضامنية بكل النقابات على مستوى الوطن العربي.

- **الصحفيون يطالبون بفتح معبر رفح**

تضامنا مع غزة نظمت مجموعة صحفيات مصريات، يوم 19 أكتوبر وقفة على سلالم نقابة الصحفيين لمدة ساعة، بمشاركة عشرات من الصحفيات والصحفيين، وارتدى المشاركون ألوان العلم الفلسطيني، كما اتشح البعض بالوشاح الفلسطيني.

وطالب الحضور بفتح معبر رفح، ورفضوا التفويض الذي دعا له أنصار الرئيس عبد الفتاح السيسي وهتفوا "دي مظاهرة بجد مش تفويض لحد".

- الفنانون يدينون مجازر الاحتلال الإسرائيلي

نظمت نقابة المهن التمثيلية المصرية، برئاسة الفنان أشرف زكي، وقفة تضامنية مع الشعب الفلسطيني، يوم 18 أكتوبر، داخل مقر نادي النقابة، بمحافظة الجيزة، لإدانة ممارسات إسرائيل تجاه المدنيين، وسقوط آلاف الشهداء والمصابين.

خامسا: الشكاوى العمالية

قالت وزارة العمل إنها قامت خلال العام الماضي، بفض عدد 5 وقفات احتجاجية، وتسويتها ودياً شارك فيها 2478 عاملاً، والتعامل مع 37 إضراب عمالي لـ 33 ألفاً و963 عامل وتسويتها من خلال الإدارة العامة لعلاقات العمل بالتعاون والتنسيق مع المنشآت التي يعملون بها.

كما ورد للوزارة من مديريات العمل بالمحافظات، عدد 26 ألفاً و372 شكوى عمالية فردية، تم تسوية 5960 شكوى منها ودياً واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه ما تبقى منها، وكذلك ورد عدد 148 شكوى عمالية جماعية، سوت الإدارة العامة منها 21 بطريقة ودية، كما ورد للوزارة عن طريق البوابة الإلكترونية 4577 شكوى فردية، و1305 شكوى جماعية، وقامت بالتسوية الودية

لعدد 3454 شكوى من الشكاوى الفردية، و567 شكوى جماعية، واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه باقي الشكاوى.

وقالت الوزارة أنها استجابة لتوجيهات الرئيس، وقامت بتفعيل دور المجلس الأعلى للحوار المجتمعي، لمناقشة مشروع قانون عمل يُشجع على الاستثمار، ويُحقق التوزان بين "طرفي الإنتاج"..، ولكن ما لم تقله الوزارة أن القانون وضع مرة أخرى في الأدراج دون أن يعلم أحد أسباب خروجه للنور، ثم إعادته مرة أخرى الى أدراج الحكومة.

سادسا: الحريات النقابية

تعرضت القيادات النقابية، والعمالية لشتى أنواع الاضطهاد، كما تم عرقلة تأسيس النقابات بالمخالفة للقانون، وجرى تجريم حق الإضراب، غير أن العام الماضي شهد محاولات لتأسيس اتحادين عماليين جديدين، وفيما يلي نستعرض صور الانتهاكات ونلقي الضوء على الاتحادين الجديدين.

أ) القبض على قيادات نقابية مكافحة بسبب دفاعها عن حقوق العمال

ما زال سلاح الحبس الاحتياطي مشرعا في يد الأجهزة الأمنية تستخدمه لمعاقبة القيادات العمالية وتخويف العمال ومنعهم من المطالبة بحقوقهم. على سبيل المثال:

- يوم 17 أكتوبر قامت نيابة أمن الدولة العليا في مصر، بحبس 14 من المتقدمين لمسابقة تعيين 30 ألف معلم على ذمة القضية رقم 2333 لسنة 2023 بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والاشتراك في تجمهر، وذلك على خلفية مشاركتهم في احتجاجات أمام مقر وزارة التربية والتعليم في العاصمة الإدارية الجديدة بسبب استبعادهم من مسابقة الـ 30 ألف معلم لأسباب غير معلومة أو واهية، رغم اجتيازهم الاختبارات المعلنة من الوزارة.

حينها تبين أن إحدى المتهمات المودعات بسجن العاشر 4، لم تذهب إلى العاصمة الإدارية، بل قبض عليها من منزلها. وتكرر الأمر نفسه بالنسبة لمتهم آخر لم يذهب وتم القبض عليه من منزله بالبحيرة. وشخص ثالث ليس معلما بالأساس ولم يشترك في المسابقة، لكنه كان يرافق زوجته التي كانت بين المتقدمات، فتركت قوات الأمن الزوجة وألقت القبض عليه.

كانت قوات الأمن قد قامت بفض الوقفة بالقوة، والاعتداء بالضرب وفتح خراطيم المياه على المعلمات، وإجبارهن على ركوب باصات نقلتهم بعيدًا عن مقر الوزارة.

عندما عاد المعلمون بعد أسبوعين للمطالبة بالاستجابة لمطالبهم أجبرتهم قوات الأمن على النزول من الباصات والتوجه سيرا على الأقدام، إلى مقر وزارة التربية والتعليم وسط حصار أمني مشدد.

- القبض على الشيخ صابر الصياح الرميلات، أحد أبرز الرموز القبلية في شمال سيناء وقائد اعتصام أغسطس 2023، للمطالبة بحق عودة الأهالي، إلى مدينة رفح وقرى الشيخ زويد بمحافظة شمال سيناء.
- استمرار حبس العامل سامح زكريا رمضان عضو النقابة العامة المستقلة للعاملين بالإسعاف.
- شهد شهر أكتوبر إخلاء سبيل النقابي والقيادي العمالي محمد هاشم بهيئة النقل العام. كان هاشم قد ألقي القبض عليه يوم الخميس الموافق 19يناير 2023 وتم إخفائه قسريا لمدة 10 أيام قبل أن يتم عرضه على نيابة أمن الدولة يوم 29 يناير ، ليتم حبسه 15 يوما على ذمة القضية رقم 184 لسنة 2023 حصر أمن دولة عليا.. بتهمة الانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون ونشر أخبار كاذبة.
- وفي 20 مايو أخلت نيابة أمن الدولة العليا سبيل المحاسب السكندري، وسام صلاح، بعد حبسه احتياطيا لمدة عام ونصف العام، بضمان محل إقامته، على ذمة القضية رقم 93 لسنة 2022 (حصر نيابة أمن الدولة العليا). وألقت قوات الأمن القبض على صلاح من منزله في 20 يناير من عام 2022، واختفى قسريًا لمدة قاربت الشهرين قبل ظهوره أمام النيابة في 14 مارس من نفس العام. واجه صلاح اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر وإذاعة بيانات كاذبة، واستخدام حساب على مواقع التواصل الاجتماعي بهدف نشر الأخبار والبيانات.

وسام تهمته الحقيقية الانتماء سياسيا، لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وواحد من النشطاء البارزين في المؤتمر الدائم للعمال بالإسكندرية، قبل أن يوقف المؤتمر نشاطه.

ب) الهجوم على تجمعات العمال

هاجم بلطجية الجمعية العمومية لنقابة المهندسين بمصر، التي انعقدت، للاستفتاء على طرح الثقة في النقيب المستقل المهندس طارق النبراوي في شهر مايو 2023.

شارك في الجمعية العمومية الطارئة للمهندسين ما يقرب من 24 ألف مهندس، وأظهر فرز أولي للأصوات تفوق نسبة الرافضين لسحب الثقة، ليتبع ذلك اقتحام عشرات الأشخاص قاعة الفرز، وتحطيم صناديق الاقتراع، والاعتداء على بعض أعضاء النقابة المسؤولين عن إدارة عملية الفرز.

سحب الثقة هي آلية ديمقراطية نادرًا ما يتم تطبيقها في النقابات، ولكن لجأ إليها خصوم النقيب الحاليين المحسوبين على النظام، إلا أن نتيجة التصويت لم تستهوهم، فلجأوا إلى البلطجة كحل أخير.

يثير مشهد الهجوم على جمعية المهندسين، مخاوف قطاعات واسعة من القوى السياسية والديمقراطية من رفض أي نتيجة انتخابية، لا تأتي على هوى السلطة، والاعتماد على ميلشيات خاصة لقمع الحراك الجماهيري والقوى السياسية المعارضة.

ج) استغلال النفوذ السياسي

تقدم رجل الأعمال والقيادي بحزب مستقبل وطن القريب من السلطة، ورئيس لجنة الصناعة في مجلس الشيوخ محمد حلاوة بشكوى إلى النيابة العامة ضد 82 من العمال، متهما إياهم بالتحريض على الإضراب، والتسبب في خسائر كبيرة من خلال التوقف عن العمل.

شهدت مصانع جرين لاند المملوكة لرجل الأعمال، إضراب عددا من العمال بعدما قامت الشركة بفصل 49 عامل بالمخالفة للقانون؛ بسبب مطالبتهم بالحصول على علاوات وزيادة سنوية.

وقال أحد العمال، أن محمد حلاوة رجل الأعمال قام بتحرير محضر ضد العمال بعد تنظيمهم وقفة احتجاجية، لطردهم من العمل بعد مطالبتهم بزيادة مالية.

د) اضطهاد قيادات الاحتجاجات

لجأت إدارات الشركات الى استخدام سلاح الفصل، والنقل التعسفي في مواجهة القيادات العمالية، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- تم نقل أربعة عمال من شركة ماك للموكيت بالعاشر من رمضان إلى محافظتي الأقصر وقنا، وجميعهم يسكنون في القاهرة، أي على بعد أكثر من 600 كيلو، وأكثر من عشر ساعات، في بيئة مختلفة تمامًا، وبعيدًا عن أسرهم، ما بدا كعقاب لهم على قيادة الإضراب التي شهدته الشركة، وعليه لجأ العمال الأربعة إلى المحاكم العمالية، على أمل الحصول على حقوقهم.

- لم تتم إعادة القادة النقابيين الذين تم فصلهم من عملهم بشركة يونيفرسال بمدينة السادس من أكتوبر في عام 2019. كان العمال قد فصلوا عقابا لهم على تأسيس لجنة نقابية مستقلة.

- قامت إدارة شركة الحاويات بالإسكندرية بمعاقبة النقابي والعامل، وعضو لجنة الخمسين لكتابة الدستور "يسري معروف"، بخصم 5 أيام من أجره، مع ما يترتب على ذلك أيضًا بحرمانه من العلاوة، بحجة "الإساءة للشركة، ومخالفة التعليمات".

كان معروف أفرد لمنشور على مواقع التواصل الاجتماعي، تساءل فيه عن السبب وراء خصم مبلغ العلاوة التي أقرها رئيس الجمهورية بعد صرفها، والحرمان من بعض الميزات المالية الأخرى للعمال.

- التعتيم الإعلامي على أخبار الاحتجاجات الاجتماعية، فيما تشير أنباء الى وجود تعليمات أمنية للمؤسسات الإعلامية بعدم تناول مثل هذه الأخبار إلا في أضيق الحدود.

ز) عرقلة تسجيل النقابات المستقلة

لم تقم وزارة العمل (القوى العاملة سابقا) بتسجيل العديد من النقابات المستقلة رغم اكتمال أوراقها طبقًا للقانون واللائحة، وذلك في تحد صريح للقانون، وبرغبة واضحة في حرمان العمال من تنظيم أنفسهم في كيانات مستقلة عن الاتحاد الحكومي منها:

النقابة العامة للعاملين في مصلحة الضرائب العقارية.

اللجنة النقابية المهنية للعاملين في السياحة ببورسعيد.

اللجنة النقابية المهنية للعاملين في خدمات الأسمنت بحلوان.

اللجنة النقابية للعاملين في شركة النيل للمواد العازلة (بيتونيل).

اللجنة النقابية للعاملين في الضرائب العقارية بأسيوط.

اللجنة النقابية للعاملين في الضرائب العقارية بالدقهلية.

ح) تعطيل إجراء الانتخابات

- منعت الجهة الإدارية العديد من النقابات المعطلة، من إجراء الانتخابات النقابية التي جرت عام 2022، بهدف شل حركتها، ومن بينها:

اللجنة النقابية لخدمات السائقين في محافظة القليوبية.

اللجنة النقابية للعاملين في التربية والتعليم بقنا.

اللجنة النقابية للعاملين في إدارة قوص التعليمية.

اللجنة النقابية للعاملين في الضرائب العقارية بالفيوم.

اللجنة النقابية للعاملين في أندية هيئة قناة السويس.

اللجنة النقابية للعاملين في شركة يونيفرسال.

16) استمرار توقف عمل برنامج تعزيز علاقات العمل ومؤسساتها في مصر منذ عام 2022.

كان البرنامج تم إطلاقه قبل 3 أعوام، بهدف تحسين الوضع العمالي النقابي، وحماية حق التنظيم النقابي، ودعم الحوار المجتمعي في علاقات العمل، كما توقفت لجنة الشكاوي الوزارية عن النظر في الشكاوي المقدمة من النقابات المكتملة أوراقها، والوزارة تعطل تسجيلها.

ي) عودة النقابات المستقلة

رغم كل هذه المصاعب تمسكت قطاعات عمالية بهدف انتزاع تنظيم نقابي حقيقي قادر على الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، وشهد العام المنصرم تجربتين في هذا السياق، لتأسيس اتحادات نقابية مستقلة، ما زال من المبكر جدا تقيمهما، وإن كان من المهم الإشارة الى دروس التجربة الأولى لتأسيس النقابات المستقلة في مصر عام 2009، والظروف التي صاحبت التأسيس.

- **الاتحاد المصري للنقابات العمالية**

في أغسطس 2023، أعلن الدكتور شريف المصري، رئيس نقابة العاملين بمكتبة الإسكندرية، عن تأسيس الاتحاد المصري للنقابات العمالية (ECTU)، وهو اتحاد يضم 20 نقابة مستقلة من مختلف القطاعات والمهن.

وقال المصري في بيان تأسيسي نشره على صفحته على "الفيسبوك"، إن الاتحاد يهدف إلى "الانحياز إلى العمال والموظفين، وكل العاملين بأجر في أرجاء مصر المحروسة، وإلى الباحثين عن فرصة عمل، والذين يعملون عملاً غير منتظم لا أمان فيه ولا استقرار، وإلى من يطمحون إلى العمل اللائق المستقر، وعلاقات العمل العادلة، والأجر الذي يفي بمتطلباتهم، واحتياجات أسرهم الأساسية، ولمن يطالبون بالعيش، والحرية، والكرامة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية، وبالحق في العلاج، وبالحق في الأمان الوظيفي والاجتماعي".

وأضاف أن الاتحاد يؤمن بالحريات النقابية التي كفلها الدستور المصري، والاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر، وبضرورة مكافحة التمييز والعنف والتحرش في عالم العمل، وبضرورة تقديم نموذج نقابي جديد يراعي التحولات التي طرأت على سوق العمل وأنماط التشغيل المستحدثة.

وأشار إلى أن تأسيس الاتحاد جاء بعد سلسلة من الاجتماعات التنسيقية بين مؤسسيه منذ مايو 2022، حتى توصلوا إلى صياغة لائحة النظام الأساسي للاتحاد وأهم القضايا التي يعمل على تحقيقها.

وأصدر الاتحاد المصري بيانه التأسيسي، داعيًا النقابات التي تأسست، والتي تسعى للتأسيس، وتوفيق أوضاعها طبقًا لقانون المنظمات النقابية العمالية رقم 213 لسنة 2017، التي ترى في برنامج الاتحاد ما يحقق طموحات وأحلام عمالهم للانضمام إليه.

اشترط البيان أن تكون المنظمة النقابية -الراغبة في الانضمام- فاعلة وديمقراطية تمارس دورها النقابي بشكل حقيقي، وأن تكون منظمة نقابية تنحاز بشكل واضح إلى حق العمال في بناء نقاباتهم، ومنظماتهم بحرية من أجل التعبير عن مصالحهم، والدفاع عن حقوقهم، ولم يتورط ممثلوها في أقوال أو أفعال مخالفة لهذه المبادئ، منظمة نقابية لم تتلوث يوماً أو تتلوث أيدي ممثليها بصفقة من صفقات بيع حقوق العمال..

اتحاد تضامن النقابات العمالية

أُعلن مطلع شهر ديسمبر 2023عن تأسيس اتحاد عمال مستقل ثان عن السلطة واتحاد العمّال الموالي لها. الاتحاد الجديد الذي أعلن عن تأسيسه تحت رعاية دار الخدمات النقابية والعمالية، وهي إحدى منظّمات المجتمع المدني المعنية بالحقوق العمّالية والنقابية، يضم في صفوفه

21 نقابة ونقابة عامّة تضمّ 25 لجنة نقابية، تتنوع بين المجالات الخدمية والإنتاجية وتتوزع بين العاملين في القطاعين العام والخاص.

وقالت دار الخدمات في بيان، تحت عنوان اتحاد تضامن النقابات العمالية، محطات علي الطريق "مما لاشك فيه أن عملية إنشاء وتأسيس اتحاد تضامن النقابات العمالية كانت عملية صعبة وعسيرة ليس بسبب المناخ السياسي العام الضاغط فاقد الحرية فقط، وإنما لأنها تجربة قديمة متجددة فخلال الفترة من 2011 وحتي ما قبل 2022 خاض العمال وقيادات النقابات المستقلة عدد من التجارب أسفرت عن اتحادين مستقلين - إجرائيا - لكنهما لم يستمرا كثيرا حيث عصفت الخلافات بالتجربة الأولي وانتهت بعد صراع طويل إلى الذبول و التلاشي ولحقت بها التجربة الثانية لأسباب مشابهة جعلت الاتحاد الجديد يفقد أهم شروط ومبادئ العمل النقابي الممثل من الاستقلالية والديمقراطية والتمثيل الحقيقي فباتت التجربة عبئا مستقبليا ثقيلا يهدد أي رغبة وليدة في تكرارها أو التطلع إلى خوضها مرة أخري بالنظر إلى ما جرى في الماضي القريب"

وقالت الدار في بيان أخر إن الاتحاد الجديد نظم قبل إعلانه ورشة هدفت للتأكيد على مجموعة من القواعد الأساسية حول دور الاتحاد:

- أن يكون اتحادا مستقلا عن الحكومة والأحزاب والتيارات السياسية

- أن يمثل الطبقة العاملة تمثيلا صحيحا من خلال تبني كافة القضايا العمالية وطرح تعديلات التشريعات الاجتماعية ذات الصلة.

- المشاركة في رسم السياسات العامة للدولة (الاجتماعية والاقتصادية)

- التواصل الكفء مع الاتحادات النقابية الدولية وإعلاء قيمة التضامن النقابي بين الحركة النقابية المحلية والدولية.

كما ناقشت قيادات النقابات المشاركة معايير انضمام النقابات إلى الاتحاد الجديد والتي جاء أهمها:

- أن تكون نقابة فعالة وموجودة على أرض الواقع ومؤسسة بسند القانون.

- أن تكون لدى النقابة أوراق تأسيس كاملة تقدمت بها بالفعل إلى الجهة الإدارية، وإن لم يبت في أمرها إداريا.

- وضع معايير لقبول النقابات الموجودة بالفعل بالواقع وتعاني من تعنت الجهة الإدارية أو رفض الجهة الإدارية اعتمادها إداريا.

ووضع المشاركون من قيادات النقابات المستقلة بالورشة مجموعة من القواعد العامة والمعايير الملزمة للأعضاء كالتالي:

- أن الاستقلالية النقابية والديموقراطية ركيزتان أساسيتان لا غني عنهما في تأسيس الاتحاد وإدارته، وأن كافة الإجراءات، والمواد اللائحية يجب أن تعزز ذلك التوجه، وألا تترك مجالا للانفراد بالقرارات، أو تغييب أي صوت داخل الاتحاد.

- الجمعية العمومية هي السلطة العليا في الاتحاد ويكون التمثيل فيها نوعي ونسبي وجغرافي.

- لائحة النظام الأساسي خلال فترة التأسيس يجب أن تكون انتقالية ومرنة قابلة للتعديل بتغير وتطور الأوضاع.

خلاصة.. بلا شك أن تأسيس اتحادين عماليين مستقلين أمر جيد بذاته، أياً كانت تفاصيل التجربة، إذ تعني الخطوة أن استقلال العمل النقابي، لم يجتث من الحركة العمّالية، وأن سيطرة السلطة على الحركة العمّالية، والنقابية، ومحاولة تدجينها لم تنجح. مع ذلك، تبقى إمكانات أي اتحاد نقابي مستقل مربوطة بالحركة العمّالية، والنقابية، ونشاطها الحالي، ومدى قدرتها على انتزاع استقلالها، فضلاً عن الشروط الموضوعية المحيطة بها.

شهدت النقابات المستقلة "مرحلة ذهبية" عشية ثورة 25 يناير 2011، بدءاً من العام 2008، وارتبط صعودها بعاملين أساسيين؛ الأول هو الحراك الديمقراطي الذي شهدته مصر في تلك الفترة، وامتد على مدار العقد الأول من الألفية الثالثة، والعامل الثاني هو الصعود الاستثنائي للحركة العمالية في تلك الفترة، والذي شكّل مرحلة جديدة في تاريخها.

فالمعارك من أجل الديمقراطية وانتزاعها مساحات في الإعلام، والقضاء، ووسط طلاب الجامعات، والنقابات المهنية الى جانب الصعود الكبير في الاحتجاجات العمالية، الذي أدى إلى تهيئة الأجواء لظهور أول نقابة مستقلة في مصر.

غير أن تأسيس النقابة المستقلة للضرائب العقارية استغرق عاماً كاملاً، وشهدت حركة الضرائب العقارية، وعملية تأسيس النقابة تضامناً ومساندة واسعين من القوى السياسية المعارضة كافة، كما أن التعبئة التي خلقتها الحركة وسط الموظّفين، والتجربة التنظيمية التي استمرّت

لأشهر في الاحتجاجات، أرست دعائم العمل النقابي قبل أن تبدأ النقابة في اتخاذ إطارها التنظيمي الرسمي.

بدا ذلك واضحاً عندما حرص الآلاف من الموظّفين على حضور الجمعية التأسيسية للنقابة في مقر نقابة الصحفيين في ديسمبر 2008، وعندما تظاهر المئات من الموظّفين أمام وزارة القوى العاملة في أبريل 2009 مصرّين على تسليم أوراق اعتماد النقابة في الوزارة، ليتمكّن الموظفون في نهاية الأمر من تأسيس أول نقابة مستقلة بعد نصف قرن من مصادرة الدولة للعمل النقابي، ليتوالى بعد ذلك تأسيس النقابات المستقلة من قلب الحركة العمالية المتصاعدة.

ما قام به موظّفو الضرائب العقارية ليس إلا تكراراً وتأكيداً لمسار الحركة النقابية في مصر تاريخياً، فالنقابات العمّالية في مصر لم تبرز إلا عبر الحركة العمّالية ونضالها، فأول نقابة تأسّست كانت نقابة لفافي السجائر في العام 1900 على خلفية إضراب لفافي السجائر، والذي تبعه أيضاً موجة من الاحتجاجات العمّالية لتحسين الأجور، ومعها موجة من تأسيس النقابات العمّالية، ومع كل تراجع في الحركة العمّالية، وتراجع في هامش الديمقراطية، كانت النقابات العمّالية تتراجع وتذبل لتصعد من جديد مع صعود الحركة العمّالية. حتى جاءت مصادرة العمل النقابي من قبل السلطة الناصرية في 1957، ليتم تأميمه بالكامل وفرض تنظيم نقابي رسمي واحد موالي للدولة وخاضع لها بالكامل.

لكن.. الواقع إن إعلان تأسيس اتحاد نقابي مستقل اليوم يأتي في سياق مختلف، فمن ناحية تبدو الحركة العمالية متراجعة بوضوح عن تلك الفترات، التي دشنت فيها نقابات ممثلة للعمّال. ومن ناحية أخرى تبدو الأوضاع السياسية غير مواتية في مصر للعمل السياسي بشكل عام.

لكن على الرغم من عدم توافر الشروط الذاتية، والموضوعية لنجاح تأسيس اتحاد نقابي مستقل، وبغض النظر عن تقييم التجربة وتوقع نجاحها من عدمه، فإن كل محاولة لرفع راية استقلال للنقابات العمالية، وحق العمال في التنظيم المستقل عن السلطة هي في حد ذاتها محاولة لحماية فكرة استقلال النقابات، حتى لو لم تتحقق.

لقد تبنت طليعة الحركة العمّالية لعقود شعار استقلال العمل النقابي وحق العمال في التنظيم المستقل من دون أن تتوافر عوامل بناء التنظيم المستقل، ولكن استمرار رفع الشعار كان ضرورياً لمقاومة الهيمنة الفكرية للحكومة على الحركة العمالية، حتى لو تمكنت من الهيمنة التنظيمية، وهو ما جعل فكرة استقلال النقابات حاضرة عندما توافرت عواملها.

سابعا: أوضاع العمال في مصر والحق في العمل

مما سبق من وقائع تنتهك حقوق العمال في مصر، يمكننا أن نرى أن عددا من المشاكل التي تواجه العاملين يمكن تقسيمها كالتالي:

1 - الفصل التعسفي: واجه العديد من العمال مشكلة الفصل التعسفي، سواء أثناء مطالبتهم بحقوقهم، أو حتى بعد انتهاء الإضراب أو المشكلة، والفصل التعسفي هو انتهاك واضح للمادة رقم (4) من اتفاقية 158 المتعلقة بإنهاء الاستخدام بمبادرة من صاحب العمل، فقد أوضحت المادة (4) من الاتفاقية أن إنهاء استخدام العامل لا يجوز ما لم يوجد سبب صحيح لإنهاء الاستخدام، مرتبط بسلوك العامل أو يستند لمقتضيات تشغيل المؤسسة.

كما أشارت المادة (5) من نفس الاتفاقية إلى أن رفع شكاوى أو المشاركة في إقامة دعوى ضد صاحب العمل، لا تمثل سببا لإنهاء علاقة العمل، كما أن السعي للحصول على صفة ممثل العمال أو المشاركة في الأنشطة النقابية أو وجود تمثيل نقابي ليس أيضا من الأسباب التي تتيح لصاحب العمل إنهاء عقد العمل.

كما أن المادة رقم (7) من نفس الاتفاقية أشارت، إلى أن "لا يمكن أن تنهى علاقة العمل مع العامل لأسباب متعلقة بسلوكه، أو أدائه قبل أن تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه" وهو ما افتقرته كل أشكال الفصل التعسفي السابق ذكرها في التقرير.

أما بالنسبة للمشاكل المتعلقة بالاقتطاع من الراتب، عدم إعطاء رواتب، عدم تثبيت العاملين بعقود عمل، فإن الاتفاقية رقم 181 لمنظمة العمل الدولية والتي تتعلق بشئون الوكالات الخاصة، فقد نصت المادة (11) من الاتفاقية على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان توفير الحماية الملائمة، واللازمة للعمال في الوكالات الخاصة، كما يجب توفير كل ما يسهل الحماية الاجتماعية، والحرية النقابية، والحد الأدنى من الأجور.

أما بخصوص عدم صرف مكافآت للعمال وعدم المساواة في فرص الترقية فإن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، أشار في المادة (7) الفقرة (أ) على ضرورة توفير أجر منصف ومكافأة متساوية لدى تساوي قيمة العمل، وبالنسبة للترقية فإن نفس المادة أشارت في الفقرة (ج) إلى ضرورة تساوي الجميع في فرص الترقية داخل عملهم إلى مرتبة أعلى ملائمة.

وفيما يتعلق بفض الإضرابات بالقوة: فإن المادة (8) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أشارت في الفقرة (د) إلى الحق في الإضراب، بشرط ممارسته لقوانين البلد.

أما بخصوص عدم تقاضي أجور أو الاستقطاع من الأجور فإن الاتفاقية رقم 95 من منظمة العمل الدولية، والتي تتعلق بشأن توفير الأجور للعاملين، فقد نصت المادة رقم (8) من الاتفاقية على أنه لا يجوز الاستقطاع من الأجور بشكل تعسفي بدون الرجوع للشروط والمدى الذي تحدده القوانين، أو اللوائح الوطنية.

كما أن المادة رقم (10) أشارت إلى أنه لا يجوز الحجز على الأجور أو التنازل عنها إلا بالطريقة التي تحددها القوانين الداخلية، كما أشارت نفس المادة إلى ضرورة حماية الأجور من الحجز، أو التنازل بالقدر الذي يعتبر ضروريا لحياة العامل وأسرته، أما في حالة إنهاء الاستخدام فقد أشارت المادة (12) في الفقرة (2) أنه في حالة إنهاء الاستخدام، يجب أن يجرى تسوية نهائية لكل الأجور المستحقة وفقا للقوانين واللوائح الوطنية.

ثامنا: التوصيات

لمواجهة الارتفاع الرهيب وشبه اليومي في الأسعار وانهيار قيمة العملة وتأثيرهما على مستويات معيشة العاملين بأجر، حيث تشير الإحصائيات الى أن حوالي 35% من الشعب المصري، يرزحون تحت خط الفقر، وهي نسبة مرشحة للارتفاع، فلابد من التدخل السريع من الدولة لحماية محدودي الدخل على الأقل خلال فترة الأزمة الاقتصادية، التي تعصف بالبلاد، وفي هذا السياق نقترح التالي:

1- تحديد الحد الأدنى للأجور سنوياً بموجب قانون ملزم لكافة الأطراف بتطبيقه على أن يكون عادلاً كافياً للوفاء بمتطلبات المعيشة الأساسية يتناسب مع زيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية، ويعاد النظر فيه بما يتلاءم مع معدلات التضخم.
2- توفير دعم سلعي للعاملين بأجر يتضمن المواد الغذائية الرئيسية لمدة 6 شهور على الأقل.
3- توفير إعانة للعمالة غير المنتظمة لمدة 6 شهور.
4- ضرورة تبني الدولة لجملة من الإجراءات، لتوفير موارد لتنفيذ الخطوات السابقة منها:

- التوقف عن الإنفاق على المشروعات الكبرى التي لا تعد من الأولويات ولا تدر دخلا، وزيادة إيرادات الضريبة التصاعدية، وإعادة هيكلة الديون أو إلغاؤها.

5- حق العمال في تكوين منظماتهم النقابية بحرية، وإزالة كافة القيود والمعوقات القانونية والإدارية التي تحول دون ممارسة هذا الحق كاملاً غير منقوص.
6- الإفراج عن المحبوسين احتياطياً وسجناء الرأي، وفي مقدمتهم القيادات العمالية.

7- إصدار قانون للعمل يكفل للعمال الأمان الوظيفي والأجر العادل الذي يكفي احتياجاتهم الأساسية، وحقهم في علاوة دورية سنوية لا تقل عن 7% من أجرهم الشامل، وعدم جواز إبرام عقد العمل لمدة محددة، إلا في حالة القيام بأعمـــــال مؤقتة أو عرضية أو موسمية، وسريان القانون على العمالة المنزلية المستبعدة من نطاقه أو سن قانون منفصل ينظم علاقات عملها.

8- إلغاء القيود والشروط التعجيزية التي يضعها قانون العمل الحالي، ومشروع القانون المقدم من الحكومة، على ممارسة حق الإضراب رغم الإقرار بحق العمال فيه تماشياً مع الدستور، والاتفاقيات الدولية الموقع عليها من الحكومة المصرية.

9- كفالة الحماية القانونية والاجتماعية للعمالة غير المنتظمة التي يبلغ تعدادها أكثر من ثلاثة عشر مليون عامل، بدلا من الاهتمام فقط بتحصيل الرسوم المقررة من أصحاب العمل، والعمل على الوصول لآلية احتساب، وتسجيل أيام العمل الفعلية، التي يعملها خلالها العمال غير المنتظمين، لدى أكثر من صاحب عمل واحد، لكي يمكن توفير الحماية القانونية، والمظلة التأمينية لهم.

10- تمكين العمال غير المنتظمين من تكوين منظمات نقابية فاعلة تدافع عن حقوقهم، وتتبنى مطالبهم.

11- تعديل قانون التأمينات الاجتماعية، والمعاشات رقم 148 لسنة 2019، باستثناء فئات العمالة غير المنتظمة من شرط توافر مدة اشتراك فعلية 120 شهراً على الأقل لاستحقاق المعاش.

12- إصلاح مرفق القضاء، وتفعيل المحاكم العمالية الوارد في مشروع قانون العمل المقدم من الحكومة، ضمن منظومة قضائية متكاملة تكفل حسن سير مرفق العدالة وكفالة حق الدفاع لكافة الأطراف، وتفعيل آليات التفتيش القضائي، وتعديل قانون مجلس الدولة بما يكفل حيدة إدارات الفتوى بالوزارات.

13- تبني التوصيات التي تقدمت بها النقابات المستقلة في الجولة الأولى من الحوار الوطني، وتم استبعادها من المخرجات النهائية.

المراجع:

1. https://revsoc.me/workers-farmers/45497/- https://rassd.com/525148.htm
2. https://www.facebook.com/groups/468066797415194/permalink/1182155236006343/
3. - https://www.parlmany.com/News/ 3/504571
4. -https://www.facebook.com/story.php/?story_fbid=pfbid02tddK3PX6DqhcfLz7JM9LK24nYfQktUuFmZNfkQ6MMQHeFj1s95bJzPbDwzUHykeol&id=100068926730702&paipv=0&eav=AfbjRkrh-ZLElFufSQYa6XX-GjA7ERnYPk4mMJqsr-84R-uXniooKK1EUQh3S3aBzRs&_rdr
5. - https://www.cairo24.com/1701997
6. -6https://revsoc.me/-45568
7. -https://www.facebook.com/100068926730702/posts/pfbid09bXdXS567PufEWUNyaLdbRndjfcLa27RKSHY1HDAVauZCuFeT3uZ8wSqscaAUscSl/?app=fbl

8. 8- مصدر نقابي بالشركة رفض الإفصاح عن هويته.

9. -https://www.facebook.com/557202771003530/posts/pfbid07Mgn5AV55A7BXyUekacvZhtNgqaVt5bMZRxkDD8yg8tMP7yGWNFk5Zhg4uMkzVyYl/?app=fbl
10. https://www.elmwatin.com/639741
11. https://revsoc.me/-45798
12. https://mnelasema.com/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%B7%D8%B1%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%A9-%D9%84%D9%8049-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D8%AC%D8%B1/
13. - 13https://revsoc.me/politics/45594/
14. -14 https://www.cairo24.com/1819627\
15. https://m.facebook.com/photo.php?fbid=575456961439207&id=100069247240153&set=a.558282549823315&eav=AfZ8a0e8Q1PK_qlmcH_ftMieK86HUbfxrAkmg9NWcHpkofgdKCgvUCcvr1NDam3zVzw&paipv=0&source=48

16. - مصدر نقابي بالمؤسسة رفض الإفصاح عن هويته.

17. -https://www.tahyamasrhura.com/archives/78314
18. //www.cairo24.com/1846146
19. -https://www.facebook.com/dafca.dafca/posts/pfbid0oi4C6nCHX22AZURt3obM325LEQeBhTqdbUe4M5qQBbNvuszy4KxnBVbqeWDRfJjkl
20. -https://manassa.news/node/13590
21. https://almanassa.com/node/13880
22. https://twitter.com/MadaMasr/status/1728810896430936421
23. https://www.cairo24.com/1897143
24. https://www.facebook.com/Omal.Misr.Foundation/
25. https://www.maspero.eg/reports-economy/2024/01/01/746076/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-2023---%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%81%D9%8A-365-%D9%8A%D9%88%D9%85%D8%A7
26. -https://www.facebook.com/photo/?fbid=6132663086790776&set=a.564476860276121
27. https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid02ire2HdVLcpMeR3gLPDkVakYj1CJGKiaXTkXYN1qFqX5FJzhPm53KL2YAU7Vejc3Dl&id=100068926730702&mibextid=Nif5oz
28. https://www.facebook.com/100069247240153/posts/pfbid02jR1ndfTCy3aCaAzT96nWQ7yoS37j8ehpWuCufY3bRTo7ABbRvidYER9exokjbjqhl/?mibextid=Nif5oz
29. https://www.youm7.com/story/2023/6/14/%D9%86%D9%82%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D9%89-%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8-BBC-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89/6212797
30. https://koraplus.com/article/84001/%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B

9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-12-%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9

31. https://daaarb.com/%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9/
32. https://www.almasryalyoum.com/news/details/3012126
33. https://www.facebook.com/search/top?q=%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA
34. https://asharq.com/art/70026
35. https://www.cairo24.com/1741347
36. -https://www.facebook.com/search/top/?q=%D8%A5%D8%AF%D8%B9%D9%85%20%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82
37.
    a. https://www.facebook.com/watch/?v=179660571494628
38. https://www.youtube.com/watch?app=desktop&v=HVEQunbT8F4
39. -5 https://sinaifhr.org/show/240
40. https://www.cfjustice.org/ar/%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D8%A5%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D8%B6-%D8%B9%D9%84%D9%89-14-%D9%85%D9%86%D9%87%D9%85-%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%A8/
41. https://daaarb.com/%d9%86%d9%86%d8%b4%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d8%b3%d9%8a%d8%b3%d9%8a-%d9%84%d9%84%d8%a7%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%85%

d8%b5%d8%b1%d9%8a-%d9%84/?fbclid=IwAR3vKgCEI_hH682lYdHKHMeP92v46UXVPwoRpl9QESHmOG8XPfBqC8LyFMU

42. https://www.facebook.com/ctuws
43. https://alsifr.org/independent-unions-egypt
44. http://hrlibrary.umn.edu/arabic/ilo-c158.pdf
45. http://hrlibrary.umn.edu/arabic/ilo-c181.pdf
46. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights
47. http://hrlibrary.umn.edu/arabic/ilo-c095.pdf